الأمم المتحدة S/2018/958

مجلس الأمن

Distr.: General
29 October 2018
Arabic
Original: English

دور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – طلب إليّ مجلس الأمن في البيان الرئاسي المؤرّخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/PRST/2017/8) الذي أُعلن فيه عن إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أن أقدّم دراسة شاملة عن دور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تسوية الحالة في كوت ديفوار. ويأخذ هذا التقرير في الحسبان إسهامات الوساطة السياسية ونظام الجزاءات والعوامل الأخرى ذات الصلة التي أتاحت إنجاز ولاية البعثة بنجاح. وهو يستند إلى نتائج البحوث التي أجراها خبير استشاري خارجي بتكليف من الأمانة العامة، وإلى مشاورات واسعة النطاق مع الجهات صاحبة المصلحة الإيفوارية والإقليمية والدولية والجهات المسؤولة في الأمم المتحدة، وغيرها من الكيانات المعنية. ويتضمن التقرير الدروس المستفادة والتوصيات المستمدة من تجربة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في كوت ديفوار، ويبيّن النجاحات والتحديات المتبقية في وقت مغادرة عملية الأمم المتحدة، بهدف عام يتمثل في تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل.

ثانيا – المعلومات الأساسية والسياق

تطوّر ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٢ – أوفدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى كوت ديفوار في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، الذي أذن فيه المجلس للبعثة أن تجمع، اعتبارا من ذلك التاريخ، بين مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، البعثة السياسية، وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي نُقلت تبعيتها واستوعبت داخل عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٣ – وكانت كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا قد أرسلتا قوات مسلحة إثر فشل انقلاب أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ضد حكومة الرئيس لوران غباغبو، ونجحتا في وقف نشوب النزاع المسلح عبر إنشاء منطقة عازلة بين الشمال الذي يسيطر عليه المتمردون والجنوب الذي تسيطر عليه الحكومة. واستندت ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى اتفاق لياس – ماركوسي المبرم في ٢٣ كانون

الرجاء إعادة استعمال الورق

الثاني/يناير ٢٠٠٣، الذي ينص على تشكيل حكومة مصالحة وطنية والذي طُلب فيه من الأمم المتحدة دعم إجراء الانتخابات في أعقاب عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي السنوات الأولى كانت عملية الأمم المتحدة قوة فصل في المقام الأول، واضطلعت الجهات الفاعلة الإقليمية بدور رائد في العملية السياسية في حين أُعيقت العمليات بسبب عدم تعاون الحكومة المضيفة.

٤ - وحدثت نقطة التحول الهامة لعملية الأمم المتحدة عند توقيع اتفاق واغادوغو السياسي في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ الذي أُبرم بوساطة رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري. وفي أعقاب اتفاقات سلام متعاقبة أُبرمت بوساطة الشركاء الإقليميين، مهّد اتفاق واغادوغو الطريق لإجراء الانتخابات وعزّز دور الأمم المتحدة في إقرار صحتها. وهكذا أصبحت عملية الأمم المتحدة في قلب العملية السياسية، الأمر الذي أعطاها القدرة على الدفع قدما بالعمليتين السياسية والانتخابية.

٥ - وبعد حل الأزمة التي تلت الانتخابات في عام ٢٠١١، تحولت أنشطة عملية الأمم المتحدة إلى مواكبة كوت ديفوار شعبا وحكومة في إعادة بناء البلد المنقسم انقساما عميقا، مع التركيز على الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، مثل الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية وتيسير تهيئة بيئة تفضي إلى عودة عشرات الآلاف من الإيفواريين الذين شُرّدوا داخل البلد وفي المنطقة أثناء الأزمة. وتواءمت نقطة التحول النهائية للبعثة مع الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥، عندئذ عُجّل بالتخطيط لتقليص عملية الأمم المتحدة الذي كان قد بدأ في عام ٢٠١٣، وانتقالها في نهاية المطاف إلى الاضطلاع بمهام غير مهام حفظ السلام. وأدّى توطيد المكاسب السياسية في عام ٢٠١٦، عن طريق القيام، في ظروف سلمية، بإجراء الانتخابات التشريعية واستفتاء على الدستور تناول، في جملة أمور، قضية الهوية الكامنة في جذور الأزمة الإيفوارية، إلى تهيئة الظروف لتحول مشاركة الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام ٢٠١٧ وسحب عملية الأمم المتحدة اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٦ - ويمكن القول إن أهم العوامل التي أسهمت في نجاح عملية الأمم المتحدة هو وضوح ولايتها التي دعمها مجلس أمن موحّد، في ثاني لحظة حاسمة من تاريخ نشرها وهي الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها لعام ٢٠١٠. فقد مهّد اتخاذ القرار ١٩٧٥ (٢٠١١) بالإجماع في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ الطريق إلى حل الأزمة التي تلت الانتخابات، وأُتيح هذا الحل بفضل التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. فقد اعترفا، إلى جانب الأمم المتحدة، بالحسن واتارا رئيسا منتخبا ديمقراطيا وحثّا الرئيس المنهزم على التخلي عن السلطة.

٧ - وطوال فترة عمل عملية الأمم المتحدة تم الحفاظ على مبدئي الولاية الاحتياطية والتكامل اللذين يحكمان العلاقات بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد نشرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عملية السلام الخاصة بها في كوت ديفوار في بادئ الأمر في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ دون الحصول على إذن من مجلس الأمن. وبعد إنشاء عملية الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤، بادرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بطلب تجديد ولايات عملية الأمم المتحدة، ثم أقرها في ذلك مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قبل عرضها على مجلس الأمن. وساهمت هذه الممارسة في تعزيز التصورات الوطنية والإقليمية عن مشروعية الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار.

٨ - وكان لآليات المتابعة أيضا دور هام في استمرار مشاركة الشركاء الإقليميين والدوليين، لا سيما الفريق العامل الدولي على المستوى الوزاري، مما ساعد على مواءمة وجهات النظر دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وأنشأ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الفريق العامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وأقره لاحقا مجلس الأمن في القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، وضمّ الفريق العامل كل من بنن، وجنوب أفريقيا، وغانا، وغينيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنيجر، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، واشترك في رئاسته كل من الاتحاد الأفريقي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وتناوب على رئاسته الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة. وتولّت الأمم المتحدة تنسيق عمل أمانة الفريق العامل. وانتهى عمل الفريق العامل بعد توقيع اتفاق واغادوغو في عام ٢٠٠٧.

التصديق على الانتخابات

٩ - في بريتوريا، في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، عهدت الأطراف الإيفوارية إلى الأمم المتحدة بولاية فريدة هي التصديق على الانتخابات وذلك بهدف توفير ضمانة إضافية تكفل مصداقية الانتخابات الإيفوارية. واستنادا إلى اتفاق بريتوريا المتعلق بعملية السلام في كوت ديفوار وبموجب قرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥)، عيّن الأمين العام ممثلا ساميا معنيا بالانتخابات في كوت ديفوار لمساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري، وأُسندت إليه ولاية التحقق من أن جميع مراحل العملية الانتخابية توفر الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وعُزّزت ولاية الممثل السامي المعني بالانتخابات لاحقا في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، الذي حدّد المجلس فيه أنه السلطة الوحيدة المخول لها القيام بالتحكيم للحيلولة دون ظهور أية مشاكل أو خلافات فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، أو لحل تلك المشاكل أو الخلافات، بالتنسيق مع الوسيط.

١٠ - وبعد توقيع اتفاق واغادوغو في آذار/مارس ٢٠٠٧، أُدخلت بعض التعديلات على دور الأمم المتحدة في دعم العملية الانتخابية. وفي وقت لاحق، اعتُمد حلّ توفيقي بغية الحفاظ على جوهر التصديق على العملية الانتخابية من جانب الأمم المتحدة. ويستدعي هذا الحل نقل مهام التصديق على جميع مراحل العملية الانتخابية من الممثل السامي المعني بالانتخابات إلى الممثل الخاص للأمين العام، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧). ومن أجل تحقيق هذه المهمة الجديدة الصادر بها تكليف، حاز الممثل الخاص دعما من خلية صغيرة معنية بالتصديق داخل مكتبه، منفصلة عن قسم الشؤون السياسية وقسم المساعدة الانتخابية. وقد عزّز هذا القرار الدور السياسي ومهام المساعي الحميدة المسندة إلى الممثل الخاص للأمين العام. ووضعت عملية الأمم المتحدة والأمانة العامة معايير التصديق على صحة جميع مراحل العملية الانتخابية التي اتُفق عليها مع ميسِّر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأقرها مجلس الأمن في القرار ١٨٦٥ (٢٠٠٩).

١١ - واتّضحت أهمية التصديق على صحة الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١٠ خلال الأزمة التي تلت الانتخابات عندما صدّق الممثل الخاص للأمين العام على النتائج التي جدولتها البعثة. وقد أعلنت كل من عملية الأمم المتحدة واللجنة الانتخابية المستقلة فوز السيد واتارا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في حين أعلن المجلس الدستوري فوز الرئيس غباغبو. ومن أجل توليد الدعم السياسي للمضي

قدما، قام الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ونائب الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار بجولة في العواصم الأفريقية لشرح لأبرز الجهات صاحبة المصلحة الأفريقية الرئيسية أهمية ولاية التصديق على صحة الانتخابات المنوطة بعملية الأمم المتحدة خلال الأزمة التي تلت الانتخابات. وبُذلت الجهود نفسها مع الجهات صاحبة المصلحة الدولية الرئيسية، وخاصة أعضاء مجلس الأمن.

استخدام القوة لدعم الولاية

١٢ - اعترفت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بنتائج الانتخابات التي صدّقت عليها الأمم المتحدة ووفّر ذلك أساسا متينا ليتّخذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة، ولكن المأزق السياسي استمر رغم الجهود التي بذلها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، أصدر السيد واتارا مرسوما وحّد بموجبه، رمزيا، صفوف ائتلاف القوات الجديدة، الجماعة المتمردة السابقة، وأعضاء قوات الدفاع والأمن الإيفوارية بغية إنشاء القوات الجمهورية لكوت ديفوار. ولكن بعد مضي وقت قصير، بدأت عناصر في القوات الجمهورية كانت تنتمي إلى ائتلاف القوات الجديدة السابق تتقدّم نحو أبيدجان وتقاتل قوات الدفاع والأمن، مما أسفر عن وقوع أعداد كبيرة من القتلى وعن تشريد قسري للسكان المدنيين.

١٣ - وذكّر مجلس الأمن، في القرار ١٩٧٥ (٢٠١١) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، أنه منح عملية الأمم المتحدة الإذن باستخدام جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها لحماية المدنيين المعرضين لتهديدات جسدية وشيكة، في حدود إمكانياتها وفي مناطق انتشارها بما في ذلك منع استعمال الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين. وفي حين أن لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مثل هذه السلطة بالفعل، كان القرار دليلا آخر على وحدة المجلس وراء ولاية البعثة وحقها في استخدام القوة، بما في ذلك ضد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية. ووضّح القرار النقاش بشأن طبيعة سياق البعثة، وما إذا كان لا يزال سياق عملية حفظ سلام أو أنه أصبح عملية إنفاذ سلام.

١٤ - ومع اشتداد القتال في أبيدجان، وبعد استخدام الأسلحة الثقيلة ضد السكان مرة أخرى، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، اضطلعت عملية الأمم المتحدة بعملية عسكرية لوقف المزيد من الهجمات والتهديدات، بما في ذلك ضد موظفي الأمم المتحدة. وفي ٩ نيسان/أبريل، شنّت قوات السيد غباغبو هجوما على فندق غولف أوتيل، مقر الإقامة المؤقتة لحكومة الرئيس واتارا، مما استدعى الردّ من جانب القوات الدولية. وبعد يومين من ذلك، اعتقلت القوات الموالية للرئيس واتارا السيد غباغبو ومؤيديه.

ثالثا - موافقة البلد المضيف ونوعية القيادة البعثة

١٥ - برزت المبادئ الأساسية لحفظ السلام التي تشمل موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا دفاعا عن النفس أو دفاعا عن الولاية في عدّة محطات خلال الأزمة الإيفوارية. وفي هذا السياق، تبيّن مدى أهمية موافقة البلد المضيف. وينبغي المحافظة على هذه الموافقة طوال فترة عملية حفظ السلام لضمان فعالية البعثة وسلامة أفرادها. وفي البداية، وافق الرئيس غباغبو على نشر عملية الأمم المتحدة لأنه رأى أنها قد تشكّل عازلا بينه وبين المتمردين في الشمال. بيد أنه سرعان ما أبدى اعتراضه على البعثة من خلال عرقلة عملياتها، بسبل منها التشكيك في أحكام اتفاق مركز القوات ورفض تزويد البعثة بتردد لمحطتها الإذاعية وعرقلة تناوب القوات.

١٦ - وكان إنشاء وظيفة مستقلة لممثل أعلى للانتخابات، مسؤول عن التصديق عليها، محاولة للحفاظ على التصورات المتعلقة بنزاهة عملية الأمم المتحدة. ولما اعتبر الرئيس غباغبو أن وظيفة الممثل السامي تدخلية، سعى إلى مغادرة الممثل السامي المعني بالانتخابات آنذاك، جيرار ستودمان من سويسرا، وحصل على مبتغاه في عام ٢٠٠٧. واعترض كذلك على المرشحين لمنصب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عقب مغادرة الممثل الخاص بيير شوري من السويد في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ونقل ولاية التصديق على الانتخابات إلى الممثل الخاص (بدمج فعلي لمهام الممثل السامي المعني بالانتخابات والممثل الخاص للأمين العام). ووافق في نهاية المطاف، بعد ثمانية أشهر على تعيين يونغ - جين تشوي من جمهورية كوريا ممثلا خاصا للأمين العام.

١٧ - وبعد أن صدّق الممثل الخاص للأمين العام على نتائج الانتخابات في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وجّهت حكومة الرئيس غباغبو رسالة إلى الأمين العام، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر تطلب فيها رحيل عملية الأمم المتحدة فورا. وزعم السيد غباغبو أن البعثة لم تعد محايدة. وحرم البعثة أيضا من الحصول على الإمدادات الحيوية، ومنع التخليص الجمركي للإمدادات في الميناء، وقطع عنها إمدادات الوقود، وألغى حقوق الهبوط للوحدات النظامية التي تُنقل جوا لأغراض التناوب، وحرم عملية الأمم المتحدة من حرية التنقل، ومنع موظفي الأمم المتحدة من الوصول إلى فندق غولف أوتيل، مقر السيد واتارا وحكومته.

١٨ - وبمجرد اعتراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، بعد تصديق الممثل الخاص على النتائج، بالسيد واتارا رئيسا للبلد منتخبا بصورة شرعية، حتى وإن لم يؤد اليمين بعد، طلبت عملية الأمم المتحدة موافقة الحكومة الجديدة على مواصلة عملياتها في كوت ديفوار. وحصلت الأمم المتحدة على موافقة الحكومة المضيفة الكتابية من السيد واتارا في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٩ - وفي الوقت نفسه، أدخلت عملية الأمم المتحدة تعديلات على عملياتها لكي تتمكن من الاستمرار في العمل في البلد بطريقة مجدية. واضطرت إلى نقل الإمدادات الحيوية، مثل الوقود، جوا، لأن معظم الموردين العاملين في البلد قد امتنعوا عن تقديم خدماتهم بسبب التهديدات الصادرة عن القوات الموالية للسيد غباغبو. وبدعم من مقر الأمم المتحدة، وضعت عملية الأمم المتحدة ترتيبات للتغلب على هذه القيود وضمان إيصال الإمدادات إلى أفراد البعثة، وكذلك إلى فندق غولف أوتيل. وقد قامت بذلك من خلال تنفيذ عمليات الإمداد الجوي وإنشاء قاعدة لوجستية بديلة في بواكيه، وفتح طرق إمداد بديلة، برا وجوا، عبر البلدان المجاورة، من بين تدابير أخرى. وقد كان لعملية الأمم المتحدة والأمانة العامة وجهات نظر مختلفة بشأن استمرار وجود بعثة للأمم المتحدة في البلد في ظل هذه الظروف. وجرت مناقشات عصيبة واتُّخذت قرارات صعبة داخل المجلس. وفي نهاية المطاف، اتّخذ الأمين العام، بناء على مشورة من كبار المسؤولين، موقفا مبدئيا مفاده أن الأمم المتحدة يجب أن تفعل كل ما في وسعها للبقاء.

٢٠ - ويتمثّل أحد أهم العوامل التي تحدد نجاح بعثة أو فشلها في قيادتها وقدرتها على التواصل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية والتأثير في سلوك جميع هذه الجهات إيجابا وحسن إدارة موافقة الحكومة المضيفة، وهو أمر يتّسم بالصعوبة غالبا إلا أن توفّره حاسم دائما. وطوال فترة عمل عملية الأمم المتحدة، حافظ الممثلون الخاصون للأمين العام على قنوات الاتصال مع الحكومة المضيفة، بما في ذلك الرئيس و/أو مستشاروه الأقربون، ومع الجهات صاحبة المصلحة السياسية الإيفوارية الرئيسية، حتى خلال

أصعب الأوقات. وبغض النظر عن تصوراتهم للعلاقة مع الحكومة المضيفة، استخدم الممثلون الخاصون دورهم السياسي ومساعيهم الحميدة على نطاق واسع، ولا سيما خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات ومنذ بدء الفترة الانتقالية وحتى سحب البعثة. وعملوا عن كثب مع بلدان المنطقة، واستُكمل عملهم بالأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة العامة للتواصل مع الدول الأعضاء في نيويورك وفي العواصم. واسترشادا بالمشورة من المقر وبمبادئ الأمم المتحدة، أقدم الممثلون الخاصون للأمين العام على مجازفات سياسية محسوبة. ومن أبرز الدروس المستفادة أن الممثل الخاص يضطلع بدور سياسي ولذلك يحتّم عليه أن يتمتّع بالشخصية والمكانة السياسية والخبرة ومهارات الاتصال اللازمة ليتمكّن من اتخاذ المبادرات الدبلوماسية الصعبة. ومن المهم أيضا أن يتمتّع الممثل الخاص بحسن التقدير ليعرف أي المسائل ينبغي الإسراع في إطلاع المقر عليها، ومن بينها الديناميات الناشئة بين الجهات الفاعلة الإقليمية التي قد تستغلها الجهات الفاعلة الوطنية لعرقلة عملية السلام.

رابعا – العناصر النظامية والنهج الأمني

٢١ – في الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨، واجهت عملية الأمم المتحدة عدة تحديات وُضع فيها نهجها ومصداقيتها على المحك. وجرى أول اختبار للعملية بوصفها قوة فصل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عندما قامت القوات الحكومية بعملية عسكرية ضد ائتلاف القوات الجديدة. وعبر عدة مئات من الجنود الإيفواريين منطقة الثقة إلى الشمال، على الرغم من الجهود التي بذلتها عملية الأمم المتحدة لمنع قيام الحملة. وشاركت تلك القوات الحكومية أيضا في عمليات قصف جوي، أسفرت إحداها عن مقتل تسعة جنود فرنسيين في بواكيه، مما أدى إلى رد من جانب القوات الفرنسية التابعة لعملية ليكورن دمّر، في جملة أمور، جميع الطائرات العسكرية الإيفوارية. وأفضت هذه الحادثة إلى مقتل مدنيين وجنود، وكانت ضربة خطيرة لعملية السلام وأثارت مسائل أساسية بشأن الغرض من قوة حفظ السلام. ومع ذلك، ورغم هذه التحديات، نجحت عملية الأمم المتحدة في حماية المدنيين الهاربين في بواكيه. وعملت مع عملية ليكورن على كفالة أمن فندق غولف أوتيل وحمت موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها.

٢٢ – وكانت إدارة المظاهرات العنيفة من التحديات المستمرة التي واجهتها عملية الأمم المتحدة. فقد أضيفت ثلاث وحدات من الشرطة المشكلة إلى عملية الأمم المتحدة لتعزيز قدرتها على مكافحة الشغب وحماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها، ولا سيما في أبيدجان. وعلى الرغم من الحواجز اللغوية بين وحدات الشرطة المشكلة غير الناطقة بالفرنسية، فقد يسّرت هذه الوحدات السيطرة على الحشود، وأثبتت ضرورة وجودها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، عند تنظيم مظاهرات ضخمة في أبيدجان وغيرها من المدن للاعتراض على اقتراح الفريق العامل بحل البرلمان الإيفواري. ومع ذلك، لم تكن وحدات الشرطة الإضافية كافية للتغلب على الفوضى التي حدثت في منطقة الثقة التي كانت تُسيّر فيها دوريات للقوات المحايدة. ولم تكن للقوات الدولية صلاحية اعتقال الجناة أو احتجازهم.

٢٣ – وخلال الفترة نفسها، تضرّرت صورة البعثة من جراء السلوك غير المهني لبعض حفظة السلام والادعاءات بحدوث استغلال وانتهاك جنسيين من جانبهم. ومن الدروس الهامة المستخلصة ضرورة كفالة استمرار بذل الجهود طوال فترة عمل البعثة من أجل منع وقوع حوادث استغلال وانتهاك جنسيين وتقديم

المساعدة اللازمة لضحايا الانتهاكات، تمشيا مع سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

حماية الجهات السياسية صاحبة المصلحة

٢٤ - قدّمت عملية الأمم المتحدة الخدمات الأمنية لكبار المسؤولين في الحكومة الانتقالية والأطراف الموقعة على اتفاق لوناس - ماركوسي، بصرف النظر عن مسؤولية الحكومة الرئيسية عن حماية مواطنيها. وفي سياق بناء الثقة، ساعد هذا الترتيب في تعزيز الأمن والثقة لدى الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية السلام. وعلى وجه التحديد، يسّرت عودة شخصيات تنتمي إلى ائتلاف القوات الجديدة إلى أبيدجان، مثل غيوم سورو ومرشحين رئاسيين معارضين من بينهم الرئيس السابق هنري كونان بيديه والحسن واتارا في عام ٢٠٠٥. ووفّرت عملية الأمم المتحدة الأمن للمؤسسات المالية ولأفراد إيفواريين آخرين من أجل تيسير استعادة الإدارات والخدمات العامة في شمال البلد. وعُزّز فريق الحماية الخاصة في عملية الأمم المتحدة بإضافة ٧٦ فردا، ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٨٢ فردا من جميع الرتب، بالإضافة إلى ١٣٥ فردا من أفراد الدرك الإيفواريين وعناصر ائتلاف القوات الجديدة التي تلقت التدريب على الحماية المباشرة من حكومة جنوب أفريقيا.

٢٥ - وشمل الحفاظ على الإرادة الديمقراطية للشعب الإيفواري خلال الأزمة التي تلت الانتخابات في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ضمان الحماية الكافية للسيد واتارا في فندق غولف أوتيل. وعززت البعثة تدريجيا عمليات نشر قواتها ووحدات الشرطة المشكلة في جميع أنحاء الفندق والأماكن المحيطة به. ونتيجة لذلك، نجحت عملية الأمم المتحدة في صد الهجوم الذي شنّته القوات الموالية لغباغبو على فندق غولف أوتيل في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١١.

استراتيجية أمنية تدعمها قوة دولية موازية وترتيبات مشتركة بين البعثات وقدرة مبتكرة على الرد السريع

٢٦ - أذن مجلس الأمن بوجود القوات التابعة لعملية ليكورن الفرنسية بموجب القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤). وفي ترتيب فريد، كُلّفت العملية المستقلة بقيادة وطنية باستخدام جميع الوسائل اللازمة لدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وكان وجود القوة الفرنسية حاسما خلال نشر عملية الأمم المتحدة نظرا لمعرفتها المتينة بالتضاريس الأرضية، واستخباراتها التكتيكية والاستراتيجية، وقوة نيرانها التي شملت الدعم الجوي. وهكذا استفادت عملية الأمم المتحدة من المشاركة السياسية المستمرة لفرنسا بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن. وكانت عملية ليكورن قوة تمكينية ضاعفت قوة عملية الأمم المتحدة. وقد تكاملت هاتان القوتان إلى حد كبير، مما سهّل الاضطلاع بعمليات من قبيل إنقاذ الدبلوماسيين الذين تقطعت بهم السبل وتحييد الأسلحة الثقيلة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات. وفي الوقت نفسه، من الممكن أن يكون قد أُفرط في الاعتماد على القوات الفرنسية بسبب افتقار عملية الأمم المتحدة إلى القدرات الاحتياطية أو قدرات الرد السريع التي تتمتع بالحرفية. وتبيّن أنه كان من الضروري أيضا تحسين التنسيق، كما يتضح من ردّ عملية ليكورن على قصف بواكيه في عام ٢٠٠٤.

٢٧ - وكان من المتوخى أيضا أن يفضي التعاون بين البعثات المتجاورة في غرب أفريقيا إلى تحقيق أقصى قدر من الترابط الاستراتيجي والتشغيلي. فقد نص قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) على إعادة توزيع أفراد القوات العسكرية والشرطة المدنية بصفة مؤقتة فيما بين البعثات من أجل التصدي للتحديات

التي لا يمكن التعامل معها في حدود العدد الأقصى المأذون به من موظفي البعثة المستقبلة، رهنا بموافقة البلد المضيف والبلد المساهم بقوات عسكرية أو بأفراد الشرطة وموافقة مجلس الأمن. وبناء على ذلك، قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مناسبات عديدة، منها عند حدوث اضطرابات عنيفة في أبيدجان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وخلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠ والانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١. وفي أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١، نُقلت ثلاث سرايا مشاة وأصول جوية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بصفة مؤقتة. فقدّمت تعزيزات حاسمة كان لها دور مهم في بادئ الأمر في الرد والردع السريعين. وكان لها الدور الحاسم عند استخدام القوة بموجب القرار ١٩٧٥ (٢٠١١) لمنع استخدام الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين. وعززت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدورها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في ليبريا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٨ - وبسبب عدم الاستقرار عبر الحدود، بدأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا بتنفيذ سلسلة من الأنشطة العابرة للحدود مثل تسيير الدوريات الجوية المشتركة والدوريات الحدودية المتزامنة وإجراء العمليات الحدودية المنسقة. واضطلعتا كذلك بأنشطة مدنية عبر الحدود وعقدتا اجتماعات رباعية جمعت الجهات الفاعلة من البعثات والحكومات المضيفة. وشملت تدابير التعاون بينهما طائفة واسعة من الأنشطة الموضوعية لتحقيق الاستقرار عبر الحدود، دعما للسلطات الوطنية والمحلية، وقد استمرت هذه الأنشطة حتى إغلاق العملية. وشملت تبادل المعلومات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك رصد الحظر على توريد الأسلحة، والتعاون في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان وحماية الطفل وسيادة القانون وفي الحملات الإعلامية والعمل الإنساني. ودعمت البعثتان، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو في وضع استراتيجية إقليمية للتصدي للتهديدات العابرة للحدود وتنفيذها من خلال مشاريع المصالحة المحلية التي يدعمها صندوق بناء السلام.

٢٩ - وفي ضوء استمرار الخفض التدريجي لعمليات حفظ السلام في غرب أفريقيا، اقتُرح على مجلس الأمن إنشاء قوة الرد السريع الإقليمية استنادا إلى الاستعراض الاستراتيجي المشترك لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا الذي أُجري في شباط/فبراير ٢٠١٤. واقتُرح أن تكون هذه القوة بمثابة قدرة على التدخل السريع في حدود الموارد المتاحة للبعثات وأن تكون بمثابة تدبير مخفف لمعالجة الأزمات المحتملة في إطار التعاون بين البعثات، على أن تتسم بمرونة إضافية تمكّن الأمانة العامة من اتخاذ قرار بنشر الوحدة خارج بعثتها الأم في الحالات القصوى. واعتبر أن حجم كتيبة مؤلفة من ٦٥٠ فردا مقبول على أن تنشر استنادا إلى تقييم التهديدات والمهام الصادر بها تكليف والموارد المتاحة. وستشمل هذه الكتيبة سريتي مشاة مزودتين بمركبات تكتيكية وسرية مشاة واحدة مزودة بمركبات مدرعة، وعناصر الدعم الضرورية، بما في ذلك الأصول الجوية للقيام بعمليات عسكرية في مناطق مسؤولية البعثات.

٣٠ - وأذن مجلس الأمن بموجب القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤) بإنشاء قوة الرد السريع ضمن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعملا بذلك القرار، شرع الأمين العام في نشر الوحدة في ليبريا لمدة تصل إلى ٩٠ يوما من دون الحصول على إذن آخر من المجلس. وفي وقت سابق، كان المجلس قد أذن أيضا للبعثات بتبادل الأصول الجوية العسكرية، دون المساس بمنطقة مسؤولية كل منها، وهو ترتيب استمر حتى إغلاق عملية الأمم المتحدة. وكانت هذه الابتكارات دليلا هاما على ثقة المجلس بالأمانة العامة ويسّرها تعاون

البلدان المضيفة واستعداد البلدان المساهمة بقوات لتحمل مسؤوليات إضافية. واستباقا لذلك، قامت السنغال، التي اختيرت لتشكل قوة الرد السريع بسبب خبرتها في حفظ السلام في كل من ليبريا وكوت ديفوار، بتحديث قدراتها على النحو اللازم لضمان نجاح التجربة. وعلى الرغم من أنه لم يُطلب منها الانتشار في ليبريا، أُرسل جزء من قوة الرد السريع إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٥. وبموجب القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، أذن مجلس الأمن بنقل قوة الرد السريع إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث احتفظت بمسؤوليتها عن التدخل في ليبيريا، في الحالات القصوى، وذلك حتى إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في عام ٢٠١٨.

٣١ - واعتُبر هيكل قوة الرد السريع وتشكيلها من الممارسات الجيدة، وينبغي اعتبارها نموذجا لوحدات من هذا القبيل. وتتعلق أوجه القصور المحددة بضرورة توفّر الاستعداد الكافي وقدرة البعثة المتلقية على استيعاب التعزيزات. ومن الضروري أن تخضع قوات الرد السريع في المستقبل لتدريبات منتظمة في إطار عملية التخطيط للبعثات، ويزيد هذا الأمر من التحدي المتمثل في كيفية تغطية تكاليف هذه التدريبات نظرا لطبيعة ميزنة البعثات. ويلزم إدخال مزيد من التحسينات على المفهوم من أجل معالجة أمور منها، المسؤوليات المالية لكل من البعثات والبلدان المساهمة المشاركة والحجم الأدنى لقوام القوة الذي يمكن فصله، وكذلك تقليص الإطار الزمني للتدخل السريع. ومن المهم أيضا تفادي المحاذير التي يمكن أن تعرقل القدرة التشغيلية لقوة الرد السريع: ينبغي، حيثما أمكن ذلك، أن يمنح الإطار الأولوية للطيران العسكري عوضا عن المدني وغيرها من أصول تمكين القدرات العسكرية.

خامسا - تمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

بسط سلطة الدولة

٣٢ - في بداية عملية الأمم المتحدة، تعلّق جزء هام من ولايتها بإعادة بسط سلطة حكومة كوت ديفوار في جميع أنحاء البلد ومساعدة الحكومة في الإعداد لإعادة توحيد البلد في المستقبل. وشمل ذلك مواكبة إعادة انتشار الإدارات العامة، بما في ذلك السلطة القضائية والشرطة. وبعد الأزمة التي تلت الانتخابات، ظهر تحدّ رئيسي هو توحيد نظام تحصيل الضرائب وخزانة الدولة، حيث كان ائتلاف القوات الجديدة يجمع الإيرادات ويبيع الموارد الطبيعية في الشمال لسنوات.

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٣٣ - أضعفت الأزمة الإيفوارية التي طال أمدها ثقة الإيفواريين في العدالة ومقدّمي الخدمات الأمنية. وفي أعقاب الأزمة التي حدثت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، توقف عمل نظام العدالة عمليا، وهددت الانتهاكات الخطيرة التماسك الاجتماعي وجهود المصالحة التي تُبذل في جميع أنحاء البلاد. ودُمّر أكثر من نصف السجون في البلد، وفرّ أكثر من ٠٠٠ ١٢ سجين.

٣٤ - واضطلعت عملية الأمم المتحدة بدور حاسم في بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. فساعدت في نشر الموظفين القضائيين وإعادة فتح المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحاكم جديدة. ودعمت عملية الأمم المتحدة أيضا إعادة فتح بعض السجون، بما في ذلك السجن الرئيسي في أبيدجان، الذي توقّف عن العمل أثناء الأزمة. وأسهمت البعثة، في شراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، في إنجاز تحسينات ملحوظة في السجون الإيفوارية، مما أدّى إلى توفّر ظروف

احتجاز أكثر إنسانية. وقدمت البعثة أيضا الدعم للحكومة في وضع نظم لإدارة بيانات السجناء، فضلا عن وضع استراتيجية وطنية لقطاع العدالة وساعدت في تنفيذ مشاريع إصلاح العدالة الممولة من الشركاء الدوليين. وإضافة إلى ذلك، وكجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أُدمج ٢ ٠٠٠ مقاتل سابق في نظام إدارة السجون بصفتهم موظفين لشؤون السجون.

٣٥ - وأسهم الدعم الذي قدّمته عملية الأمم المتحدة لإصلاح المؤسسات الأمنية الوطنية وإعادة هيكلتها وبناء قدرات وكالتي إنفاذ القانون الوطنيتين في إعادة انتشار الشرطة والدرك في جميع أنحاء البلد. وإضافة إلى ذلك، ساعد تسيير الدوريات المشتركة بين عملية الأمم المتحدة والشرطة الإيفوارية في إعادة بناء ثقة عامة الناس في الشرطة والدرك، وساهم في عملية المصالحة الأوسع نطاقا. ودعمت عملية الأمم المتحدة أيضا، من خلال التوجيه وتدريب المدربين والاشتراك في المواقع، وضع خطط التدريب الأساسي والمتخصص للشرطة وتنفيذها، بما في ذلك أعمال الشرطة المراعية للمنظور الجنساني. وأسفر التدريب عن التحاق أولى الطالبات في أكاديمية الدرك وعن وضع موارد متخصصة لمساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني.

٣٦ - وأدّت الأزمة التي طال أمدها إلى تشرذم في صفوف الجيش والشرطة والدرك وأوهنت شرعية المؤسسات الأمنية النظامية. وشهدت أيضا ظهور مقدمي خدمات أمنية آخرين، وأحيانا غير نظاميين، لهم ولاءات متعددة وغير واضحة. ومع ذلك، لم تتلق عملية الأمم المتحدة أول ولاية متعلّقة بإصلاح قطاع الأمن إلا في عام ٢٠١١، في قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١)، الذي ركّز على مساعدة الحكومة في وضع استراتيجية شاملة للأمن الوطني. ودعمت البعثة إنشاء مجلس الأمن الوطني ووضع استراتيجيته الوطنية (التي اعتُمدت في عام ٢٠١٢)، التي وفّرت إطارا لقطاع أمني يتولّى البلد زمامه. وتركّز الدعم المقدّم لإصلاح قطاع الأمن على التدابير الوقائية، ومنها مبادرات بناء الثقة، والحوار بين المؤسسات الأمنية، وتقديم المشورة والتدريب على ”المهارات الشخصية“ في مجالات من قبيل حقوق الإنسان وحماية الأطفال لفائدة مقدمي الخدمات الأمنية، وصياغة الاستراتيجيات والتشريعات دعما لعمل لجنة الدفاع والأمن البرلمانية. وفي المرحلة الأخيرة من عمل البعثة، أدّت زيادة التركيز على إصلاح قطاع الدفاع إلى اعتماد قانون مهم لتنظيم قطاع الدفاع وقانون البرمجة العسكرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٣٧ - واستفادت عملية الأمم المتحدة من ولاية قوية لتنسيق إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك التنسيق مع الشركاء الدوليين والثنائيين. ويسّرت البعثة المناقشات الاستراتيجية مع الجهات المانحة من أجل تجميع الموارد، مما يضمن الانتقال الكامل للمسؤوليات الأمنية من عملية الأمم المتحدة إلى قوات الأمن الوطنية، فضلا عن استمرار الدعم المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري بعد إغلاق البعثة. وأسفر التنسيق الوثيق عن نتائج إيجابية، منها شراكة البعثة مع صندوق بناء السلام دعما للاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وجهود إصلاح قطاع الأمن المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٣٨ - وكان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي استغرق عامين وانتهى في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ فريدا من نوعه حيث أن البلد قد تولّى زمامه، فقد موّلت الحكومة ٦٢ في المائة من البرنامج البالغة قيمته ١٣٠ مليون دولار وأفاد من إرادة سياسية وقيادة قويتين. وتلقى البرنامج الدعم المالي والخبرة التقنية من عملية الأمم المتحدة التي أدرجت فيه بعض الدروس المستفادة من جهود لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سابقة شابتها المنافسات المؤسسية وباءت بالفشل. وتمثّل أحد تحديات عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجديدة في الحاجة إلى مزيد من الشفافية فيما يتعلق بقائمة تضم ٤٧٢ ٦٥ مقاتلا من المقاتلين السابقين أعيد إدماجهم من أصل ما مجموعه ٥٠٦ ٦٩ مقاتلين سابقين

مسرّحين. واستنادا إلى البيانات الواردة من السلطات الإيفوارية في عام ٢٠١٦، لم يُسرّح ٥٠٠ ١٦ مقاتل سابق على الأقل، ولا تزال كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر مجهولة المصير. وكان الألف مشروع البالغ الصغر التي بدأتها عملية الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوت ديفوار في عام ٢٠٠٨ بتمويل من صندوق بناء السلام تدابير مفيدة سدّت ثغرات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دعما لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل. غير أن التحول غير المكتمل لبعض المقاتلين السابقين ليصبحوا قوة بناءة في التنمية الاقتصادية ظلّ تحديا يعترض مكاسب بناء السلام.

٣٩ - وفي حين كان من المتوقع ألا يتمكن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من القضاء على تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بمفرده، ظل برنامج الحكومة لمتابعة نزع السلاح المدني يفتقر أيضا إلى التمويل. وظل منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثّل تحديا كبيرا لاستقرار البلد في وقت إغلاق عملية الأمم المتحدة، مع مراعاة العدد المرتفع نسبيا للمقاتلين السابقين الذين لم يتم تسريحهم وإعادتهم إلى الوطن بعد.

٤٠ - وتمّت الإشادة بالدعم الذي قدّمته دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى السلطات الوطنية في مجال إدارة أمان الأسلحة والذخائر باعتباره من الممارسات الجيدة. وأثناء أحداث التمرد، حالت التدابير الشاملة المتّخذة دون وقوع عمليات اقتحام واسعة النطاق لمستودعات الذخيرة ومستودعات الأسلحة، على الرغم من اختفاء عدد محدود من الأسلحة. وعزّزت عملية الأمم المتحدة، من خلال شراكتها مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، قدرات السلطات الإيفوارية على إدارة مخزونها من الأسلحة والذخيرة بسلام وأمان. ودُمّرت مخزونات الذخيرة المنتهية الصلاحية والخطيرة؛ وأُعيد تأهيل مستودعات الأسلحة والذخيرة في جميع أنحاء البلد؛ ووُضعت الأطر التشريعية وما يقابلها من المعايير؛ ونُفّذت دورات تدريبية تقنية على إدارة مخازن الأسلحة والذخائر؛ وأُنشئ هيكل تنظيمي للتنسيق بين الكيانات المختلفة. وأسهمت هذه الجهود في قيام مجلس الأمن برفع حظر توريد الأسلحة تماما في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

المساعدة الانتخابية

٤١ - كُلّفت عملية الأمم المتحدة عند إنشائها بإتاحة الإشراف والإرشاد والمساعدة التقنية لحكومة المصالحة الوطنية، بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء دوليين آخرين، للتحضير والمساعدة في إجراء عمليات انتخابية حرة ونزيهة وشفافة مرتبطة بتنفيذ اتفاق لياناس - ماركوسي، وبخاصة الانتخابات الرئاسية (قرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤)). وأُعيد تأكيد هذا الهدف في قرارات لاحقة، رغم تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان مقررا إجراؤها في البداية في عام ٢٠٠٥، حتى إجراؤها أخيرا في أواخر عام ٢٠١٠.

٤٢ - وأجّجت مفاهيم الهوية والإيفوارية والجنسية الأزمة الإيفوارية. وكانت جلسات المحاكم المتنقلة المستعجلة، التي جرت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، أولى الخطوات في عملية تحديد الهوية للسكان في البلد. وركّزت هذه الجلسات على المولودين في كوت ديفوار الذين لا يحملون وثائق هوية تسمح لهم بالتسجّل للتصويت. ودعم فريق الأمم المتحدة القطري مشاركة النساء في عملية تسجيل الناخبين، وقد قاربت مشاركتهن حد التكافؤ. وإضافة إلى تحديد الناخبين المحتملين، تناولت العملية أيضا مشكلة النقص

في وثائق الهوية. فقد أُعيدت هيكلة السجل المدني الذي يعود إلى عام ٢٠٠٠ وأُنشئ سجل انتخابي جديد في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وكان اشتراك شركة خاصة في عملية تحديد الهوية البيومترية تدبيرا أسهم في بناء الثقة طالبت به المعارضة لموازنة مشاركة مؤسسات الدولة التي لم تكن تعتبر محايدة.

٤٣ - ومن بين التحديات التي واجهت المساعدة الانتخابية التقنية التي قدّمتها الأمم المتحدة الافتقار إلى التكامل بين الدعم المقدم من عملية الأمم المتحدة والعمل الانتخابي الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي جمع ٧٠ مليون دولار لهذا الغرض. وجزء من هذا التحدي هيكلي، فعملية الأمم المتحدة مسؤولة عن التصديق على صحة الانتخابات وعن المساعدة الانتخابية وهي تقدّم تقاريرها إلى الركيزة السياسية للبعثة، في حين يندرج عمل برنامج المساعدة الانتخابية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نطاق عمل نائب الممثل الخاص للأمين العام الذي يضطلع بمهام ثلاث. وعلى الرغم من الوقت الكافي للتخطيط المشترك بسبب تأجيل الانتخابات، تصرّف كل عنصر بصورة مستقلة دون العمل على تكامل جهود تقديم المساعدة الانتخابية والعمل ككيان واحد في الأمم المتحدة، على الرغم من تبادل المعلومات. وقد أشادت الجهات صاحبة المصلحة الإيفوارية من جميع جوانب الطيف السياسي بجودة المساعدة الانتخابية التي قدّمتها الأمم المتحدة. ولكن أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة أعربوا عن أسفهم لممارسة الأمم المتحدة المتمثّلة بإرسال مستشارين انتخابيين إلى البلد لديهم فهم محدود للسياق المحلي ولا يتّسمون بالمرونة فيما يتعلّق بالقواعد والإجراءات، مما يعوّق الاستجابة المناسبة للأحداث غير المتوقعة.

حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

٤٤ - منذ إنشاء عملية الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤، قامت شعبة حقوق الإنسان برصد الحالة في كوت ديفوار والإبلاغ عنها وساهمت في حماية حقوق الإنسان عموما في جميع أنحاء الأراضي الإيفوارية. وكانت الانتهاكات تحدث في جميع أنحاء البلد، لا سيما في الغرب والشمال وفي منطقة الثقة السابقة، حيث يعمل الأفراد المسلحون وأعضاء الميليشيات دون عقاب. وشكّلت عمليات الاختطاف والاغتصاب والعنف ضد الفتيات والنساء مصدر قلق خاص. ومن التحديات المحددة التي اعترضت جهود عملية الأمم المتحدة لمنع الإفلات من العقاب والعنف ومكافحتهما خلال المرحلة الأولى من عمل البعثة التأخير في إعادة نشر الخدمات القضائية بشكل فعلي والتعاون المحدود من جانب قوات الدفاع والأمن الإيفوارية الذي قارب العداء في بعض الأحيان.

٤٥ - ومع ذلك، أبلغت عملية الأمم المتحدة كل من القطاع العام ومجلس الأمن بانتهاكات حقوق الإنسان. وفي التقارير العادية، أدانت البعثة استمرار عمليات الاحتجاز بدوافع سياسية والاحتجاز التعسفي، والإعدام بغير محاكمة، والاغتصاب، ومصادرة الممتلكات الخاصة، وتخويف زعماء المعارضة وأتباعهم. وأفادت عن الانتهاكات التي يرتكبها عناصر من قوات الدفاع والأمن الإيفوارية وائتلاف القوات الجديدة والميليشيات المرتبطة بكل منهما والتي تظل بلا عقاب، وعن حوادث انتهاكات حقوق الإنسان بدوافع عرقية مثل القتل والاغتصاب وتدمير المساكن التي ترتكبها أيضا الميليشيات العرقية والمجتمعية.

٤٦ - ولكن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن حقوق الإنسان ظلّت محدودة. فعلى الرغم من اتخاذ القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، الذي أذن فيه المجلس، في جملة أمور، بفرض جزاءات على الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لم يُدرج اسم أي فرد في قائمة اللجنة المنشأة عملا بذلك القرار حتى شباط/فبراير ٢٠٠٦. ولم ينظر المجلس في تقرير اللجنة الدولية للتحقيق

في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كوت ديفوار، الذي شمل الفترة الممتدة من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وأحيل إلى مجلس الأمن في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأدى ذلك إلى تباين بين القرارات والبيانات الرئاسية الرسمية التي تصدر عن المجلس وتدعو إلى مكافحة الإفلات من العقاب وإحجامه عن اتخاذ إجراءات ملموسة ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة التي تشجّعهم.

٤٧ - أما اتفاق واغادوغو لعام ٢٠٠٧ فلم يتطرق صراحة إلى حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، على الرغم من أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كانت أحد الأسباب الجذرية للأزمة الإيفوارية. ومع ذلك ظلّت عملية الأمم المتحدة تدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وترصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلد وتحقق فيها وتبلّغ عنها. وواصلت أيضا مساعدة الحكومة في صياغة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وتنفيذها، وفي إعداد التقارير القطرية المتأخرة وتقديمها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفي التشغيل الفعلي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة حديثا.

٤٨ - ومع انتشار الانتهاكات خلال الأزمة التي تلت الانتخابات في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وفي أعقابها مباشرة، أصبحت البعثة تركّز في مجال حقوق الإنسان على التحقيقات، بما في ذلك في ادعاءات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وغير ذلك من الانتهاكات التي زُعم أن القوات الجمهورية قد ارتكبتها. وزارت لجنة التحقيق الدولية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ البلد في أيار/مايو من ذلك العام، وخلصت إلى أن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي قد ارتكبت خلال أزمة عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وشدّدت كذلك على أن المصالحة الوطنية لن تدوم من دون تحقيق العدالة، وأوصت الحكومة بإجراء تحقيقات كاملة ونزيهة وشفافة في انتهاكات حقوق الإنسان وبتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

٤٩ - أما الادعاءات التي صدرت في السنوات التي أعقبت الأزمة التي تلت الانتخابات بأن العدالة في كوت ديفوار أحادية الجانب أو أنها عدالة المنتصر فكانت تشير إلى أن العمليات القضائية الوطنية والدولية تركز حصرا على الانتهاكات التي ارتكبها السيد غباغبو ومؤيدوه ولم تحاسب مرتكبي الانتهاكات المنتمين إلى ائتلاف القوات الجديدة. وأثّر الدعم الذي قدّمته عملية الأمم المتحدة لتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية والعمليات القضائية الوطنية في التصورات السائدة عن نزاهة البعثة. وطوال فترة انتشار البعثة، ساد تحفّظ من جانب الحكومة بشأن تبني الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن بينها تقديم التقارير العلنية، وحصل توتر وتضارب في بعض الأحيان بين اشتراط الإقرار علنا بأوجه القصور فيما يتعلّق بحقوق الإنسان وتداركها والمساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام.

٥٠ - ومن الابتكارات الهامة للبعثة قيامها بإنشاء مركز اتصال لضحايا العنف الجنسي، أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات، يعمل فيه موظفون دوليون للحد من التحيز والحفاظ على السرية. واستجابة لقرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، عيّنت عملية الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ مستشارا لشؤون حماية المرأة، أسهم في تعميم وتعزيز قدرة البعثة على التصدي لأعمال العنف الجنسي في الترتيبات الخاصة بالرصد والتحليل وإعداد التقارير، وفي عمل البعثة مع الحكومة. وبيّنت الحكومة عن التزامها الواضح بإنهاء العنف الجنسي فاتخذت عدة تدابير ملموسة مثل وضع استراتيجية وطنية بشأن العنف الجنساني ومدونة سلوك للجنود الإيفواريين لمكافحة العنف الجنسي. غير أن العنف الجنسي والجنساني ما برح متفشيا على الصعيد الوطني، ورغم اتخاذ الحكومة بعض الخطوات الإيجابية الأولية للتصدي له، تظل آثاره

على الأرض غير مرئية إلى حد كبير. واعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني في عام ٢٠١٤، ولكن تقييما مستقلا طلب فريق الأمم المتحدة القطري إجراءه أظهر عدم كفاية مستوى تنفيذ الاستراتيجية.

٥١ - وقدّمت عملية الأمم المتحدة الدعم لمبادرة هامة هي الآلية المشتركة التي جمعت القوات الجمهورية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وعنصري حقوق الإنسان والشرطة في عملية الأمم المتحدة، مما ساعد في ضمان المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها عناصر من القوات المسلحة الوطنية. واجتمعت هذه الجهات شهريا، بما في ذلك في المكاتب الميدانية، لاستعراض الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وتحديد الإجراءات المناسبة للتصدي لها. ومن خلال تيسير إجراء مناقشات مباشرة مع الحكومة، ساعدت الآلية في الحد من عدد حالات الانتهاك، ومنها حالات العنف الجنسي المنسوبة إلى القوات الجمهورية، التي رُفع اسمها في عام ٢٠١٧ باعتبارها طرفا في النزاع من مرفق تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بعد أن كان قد أُضيف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٥٢ - وتمثّلت إحدى الأولويات الرئيسية لعملية الأمم المتحدة في دعم الجهاز الوطني لحقوق الإنسان، وهو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لكفالة امتلاكه القدرة اللازمة على أداء المهام الرئيسية المتصلة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان الرئيسية بعد إغلاق عملية الأمم المتحدة. ورغم أن اللجنة اعتمدت وثيقة استراتيجية مدتها أربع سنوات، بالاستناد إلى تقييم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتوصياته، بقيت أوجه قصور متعلقة باستقلال اللجنة وقدرتها المؤسسية، وكذلك تحديات لوجستية وإجراءات لازمة لمواءمة عملها مع مبادئ باريس، وهي مجموعة من المعايير الدولية التي تؤطّر عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتوجهه، وذلك بعد أن أوقفت عملية الأمم المتحدة عملها في مجال حقوق الإنسان.

٥٣ - وفيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، ساعدت عملية الأمم المتحدة الحكومة في إنشاء لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة في عام ٢٠١١ واللجنة الوطنية للمصالحة والتعويض لضحايا الأزمات التي وقعت في كوت ديفوار في عام ٢٠١٥. وقدمت المشورة التقنية، بدعم من صندوق بناء السلام والشركاء الآخرين. وفي أوائل آب/أغسطس ٢٠١٨، أصدر الرئيس واتارا، باسم المصالحة الوطنية، عفوا عن نحو ٨٠٠ شخص حوكموا أو صدرت أحكام بحقهم عن جرائم متصلة بالأزمة التي تلت الانتخابات أو الجرائم المتصلة بأمن الدولة التي ارتكبت بعد ٢١ أيار/مايو ٢٠١١، بما في ذلك عن السيدة الأولى السابقة سيمونّ غباغبو. بيد أن أوجه عدم المساواة القائمة، والمنازعات على الأراضي، ووجود معارضين ساخطين جلّهم من مؤيدي غباغبو الذين يتهمون الحكومة بالترويج لعدالة المنتصر والامتيازات الإثنية وباحتجاز مؤيدي المعارضة تعسفيا هي من العوامل الأخرى المزعزعة للاستقرار التي قد تعرقل السلام الدائم. وإضافة إلى ذلك، لم تُنفّذ بالكامل بعد عمليات المصالحة والعدالة الانتقالية المتصلة بأعمال العنف والنزاعات الماضية. وفي حين أنجزت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة تقريرها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لم يُنشر التقرير ولم تُبثّ الجلسات العلنية، مما يُضعف أي أثر محتمل لهذه العمليات.

التماسك الاجتماعي والحوار على مستوى الجماعات المحلية

٥٤ - أعطت عملية الأمم المتحدة، خلال الفترة الأخيرة من انتشارها، الأولويةَ للجهود الرامية إلى منع النزاعات المحلية وتشجيع المصالحة والتماسك الاجتماعي من خلال الوساطة المحلية. وجاء التحول نحو

المصالحة والتماسك الاجتماعي على المستوى المحلي في أعقاب توقف المصالحة الوطنية في سياق استمرار العنف الطائفي. ومن الناحية الاستراتيجية، ارتبطت هذه المبادرات الوقائية ارتباطا مباشرا بالمساعي الحميدة التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام، عايشاتو مينداودو، وبالولاية السياسية المنوطة بها. واتُّخذت أنشطة الوساطة والحوار بين الطوائف وسيلةً لمعالجة بعض التوترات الاجتماعية والطائفية التي تفاقمت بسبب الأزمة الإيفوارية، ومنها على سبيل المثال النزوح والتنازع على الأراضي. وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، نظمت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، حوالي ١٠٠ حوار بين الطوائف على المستويين الإقليمي والمحلي، وساعدت المجتمعات المحلية على التشارك في تحديد المبادرات الوقائية ومبادرات التسوية واستدامتها. وكان وجود الموظفين المدنيين التابعين لعملية الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون والموظفات الوطنيون، في المكاتب الميدانية في جميع أنحاء البلد، والمشاركة الفعالة لقيادة البعثة، عنصرا أساسيا في هذه الجهود الوقائية.

٥٥ - واستنادا إلى تحليل مبادرات الوساطة والحوار بين الطوائف على الصعيد المحلي، حددت عملية الأمم المتحدة أيضا مشاريع صغيرة يمكن أن تساعد في توحيد المجتمعات المحلية. ونفذ طيلة فترة عمل عملية الأمم المتحدة ما يقرب من ١ ٠٢٥ من المشاريع السريعة الأثر التي ركزت على المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وقدمت تلك المشاريع الدعم لتجديد المراكز الصحية، والمدارس، والمرافق الرياضية، والمباني الإدارية، والبنى التحتية لفائدة التجار والسلطات التقليدية والدينية ومجموعات النساء والشباب. واكتست المشاريع أهمية في تقوية آليات بناء السلام المحلية وبناء الثقة بين الإيفواريين، وفقا للمقابلات التي أجراها فريق التقييم، في إطار عملية استخلاص الدروس هذه، مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد المحلي. ورغم أن هذه المشاريع كانت قصيرة الأجل ومحدودة من حيث النطاق، فقد يسرت التعايش السلمي حيث كانت خطوة أولى أساسية نحو تحقيق التماسك الاجتماعي. وكانت الأنشطة الممولة في إطار المشاريع السريعة الأثر بشأن التماسك والمشاكل العابرة للحدود من بين أنجع المساهمات التي قدمتها عملية الأمم المتحدة في عمليات الوساطة المحلية.

الاتصالات الاستراتيجية

٥٦ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أُنشئت محطة إذاعة عملية الأمم المتحدة على موجة التضمين الترددي (ONUCI FM) فسدّت ما كان موجودا من فجوة إعلامية، ولا سيما خارج أبيدجان. ونشرت إذاعة عملية الأمم المتحدة، طيلة مدة عملها، أخبارا نزيهة، وأبلغت عامة الناس عن عملية السلام وغيره من التطورات، وروجت للسلام والمصالحة، ونظمت مناقشات سياسية. وظلت الإذاعة تبث برامجها على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، لأكثر من ١٣ عاما، وغطت تلك البرامج ما يقرب من ٧٦ في المائة من البلد، مع برمجة باللغة الفرنسية وبخمس لغات رئيسية في كوت ديفوار. وكانت الإذاعة مفيدة بشكل خاص في الفترة التي سبقت الانتخابات وأثناء الأزمة الانتخابية، لكنها ساهمت أيضا، إلى حد كبير، في الحفاظ على الاستقرار في مرحلة ما بعد الانتخابات، وفي تعزيز عمل عملية الأمم المتحدة بجميع عناصرها.

٥٧ - واستقراءً لإغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، طلبت حكومة كوت ديفوار الاحتفاظ بإذاعة عملية الأمم المتحدة، التي أصبحت إذاعة السلام المشغَّلة تحت إدارة مؤسسة فيليكس هوفوات - بوانيي الدولية للسعي إلى السلام في سياق شراكتها المعنية بثقافة السلام مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتنص مذكرة التفاهم التي أُبرمت مع الحكومة على مسؤولية هذه الأخيرة

عن تغطية تكاليف تشغيل الإذاعة، وعلى ضمان تكافؤ فرص جميع شرائح المجتمع الإيفواري وكفالة الحياد واستقلالية الخط التحريري. ومن الدروس المهمة المستفادة من تسليم إذاعة البعثة كون الاستمرارية أمرا ذا أهمية، وهو ما حوفظ عليه في هذه الحالة بالذات، حيث اتخذت الحكومة قرارا بتوظيف موظفين سابقين في إذاعة عملية الأمم المتحدة، بمن فيهم منشطو برامج إذاعية.

سادسا - الحظر ونظام الجزاءات

٥٨ - فُرض حظر توريد الأسلحة على كوت ديفوار في أواخر عام ٢٠٠٤، ردا على الهجمات التي شنتها الحكومة على عملية الأمم المتحدة. وفرض مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) على كوت ديفوار حظرا فوريا لتوريد الأسلحة ووضع قيودا على سفر الأفراد المتورطين في النزاع وجمد أصولهم. وأنشأ المجلس أيضا لجنة جزاءات للإشراف على تنفيذ القرار. وبموجب القرار ١٥٨٤ (٢٠٠٥)، أذن المجلس فيما بعد لعملية الأمم المتحدة وعملية ليكورن برصد حظر توريد الأسلحة وطلب إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء لرصد ذلك الحظر. وفي نهاية عام ٢٠٠٥، أضيفت، بموجب القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥)، ولاية رصد إنتاج الماس الخام وتصديره بشكل غير مشروع.

٥٩ - ومن الممارسات والابتكارات الجيدة إنشاء الخلية المعنية بالحظر ضمن هيكل عملية الأمم المتحدة، وفقا لما أشار به فريق الخبراء، وهي الخلية التي عملت على رفع تقاريرها إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) عن طريق إدارة الشؤون السياسية. وأول الأمر، أُنشئت هذه الخلية المدمجة في مستهل عام ٢٠٠٥ بأربعة موظفين مدنيين وضابطين عسكريين وضابطين من شرطة الأمم المتحدة. وتمثلت ولايتها في تقديم الدعم الفني واللوجستي لعمل فريق الخبراء. وكانت تعمل في أقسام مختلفة من البعثة حتى عام ٢٠٠٨، وهو العام الذي أصبحت فيه خلية قائمة بذاتها تتبع مباشرة لقيادة البعثة. وساهمت في تعزيز قدرات فريق الخبراء في مجال التجميع والتحليل وحفظ الذاكرة المؤسسية، وهو ما يفتقر إليه الكثير من مثل هذه الأفرقة. وقدمت الخلية أيضا الدعم لعملية الأمم المتحدة في إنجاز ولايتها المتمثلة في رصد الحظر، وذلك بصياغة مبادئ توجيهية لأقسام البعثة لهذا الغرض.

٦٠ - وأسفر إنشاء الخلية المعنية بالحظر عن تحسُّن ملموس في عمليات التفتيش التي قامت بها البعثة، منهجيةً ونوعيةً وعدداً، وفي إنشاء قواعد البيانات، وكذلك في تحسين التنسيق بين البعثة وفريق الخبراء (انظر S/2006/964). وساعدت الخلية أيضا في التنسيق مع نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ومع عملية ليكورن في مجالي الرصد والإنفاذ. وساعدت الخلية أيضا في إسداء المشورة لقيادة عملية الأمم المتحدة بشأن مسائل من قبيل الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص. لكنها احتاجت إلى موظفين متخصصين، لأنه كان يُستعان بخبراء استشاريين لسد الثغرات في مجالات مثل الجمارك والتمويل المخصص. وكانت هناك أيضا حاجة إلى تحسين إدارة المعلومات داخل عملية حفظ السلام، من حيث الأمور المتعلقة بالسرية.

٦١ - واشتمل نظام الجزاءات على عنصر لرصد وسائط الإعلام. ذلك أنه خلال أعمال العنف التي وقعت في أواخر عام ٢٠٠٤، استهدف ائتلاف الوطنيين الفتيان بعض وسائط الإعلام الإيفوارية استهدافا مباشرا، وتعرضت أجهزة إرسال إذاعات أجنبية للتخريب، وسُجل ازدياد ملحوظ ومقلق في الخطاب المعادي للأجانب وللأمم المتحدة في وسائط الإعلام. وطالب مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، السلطات الإيفوارية بوقف بث جميع البرامج الإذاعية والتلفزية التي تحرض على الكراهية

والتعصب والعنف، وطلب إلى عملية الأمم المتحدة تعزيز دورها في مجال رصد وسائط الإعلام المحلية. ووسّع المجلس، بموجب القرار ١٧٣٩ (٢٠٠٧)، ولاية الإعلام المنوطة بعملية الأمم المتحدة لتشمل رصد وسائط الإعلام الإيفوارية، لا سيما فيما يتعلق بأي حالة تحض فيها وسائط الإعلام على الكراهية والتعصب والعنف، وإطلاع اللجنة المجلسَ بصورة منتظمة على ما يستجد من تطورات في هذا الصدد.

٦٢ - وكان تكليف عملية الأمم المتحدة بمهمة تقديم التقارير إلى لجنة الجزاءات عن رصدها لوسائط الإعلام، علاوة على رصد حقوق الإنسان، ابتكارا مميزا في ذلك الوقت، كُرر في غير ذلك السياق من سياقات حفظ السلام. وقدمت عملية الأمم المتحدة أيضا الدعم لوزارة الاتصال في إنشاء وحدة للإنذار المبكر بشأن وسائط الإعلام التي تحض على الكراهية شملت ممثلين عن الحكومة وعن الهيئات التنظيمية لوسائط الإعلام والرابطة الوطنية للصحفيين وعملية الأمم المتحدة، وعززت تعاونها مع الهيئات التنظيمية لوسائط الإعلام (انظر S/2007/133).

تأثير الجزاءات

٦٣ - فرضُ حظر توريد الأسلحة أداة هامة يمكن أن تكمل حفظ السلام، لكن تأثيره على عمليات النقل الفعلي للأسلحة كان متباينا في كوت ديفوار، وذلك لعدة أسباب. ففي أحد التقارير، ذكر فريق الخبراء أنه على الرغم من بذله قصارى جهده ومن وجود الخلية المعنية بالحظر المذكورة أعلاه، فإنه رأى أنه لا أسلوب العمل الذي حددته القوات المحايدة والأطراف الإيفوارية ولا الأدوات التي كانت تستعين بها عملية الأمم المتحدة وعملية ليكورن لرصد تنفيذ حظر توريد لأسلحة والأعتدة ذات الصلة كان كثير الفعالية (انظر S/2007/611). وتعلقت المجموعة الأولى من الصعوبات المتصلة بتقييد وصول فريق الخبراء إلى المناطق الجنوبية الخاضعة لسيطرة حكومة مضيفة ميالة إلى التحدي، أو إلى المناطق الشمالية الخاضعة لسيطرة المتمردين التابعين لائتلاف القوات الجديدة. وكانت عمليات التفتيش في المطارات والموانئ والقواعد العسكرية والمعابر الحدودية ومناجم الماس تكاد تقابَل بالرفض المنهجي، رغم أن مجلس الأمن كان قد صرح بوضوح بضرورة أن تكون عملية الأمم المتحدة قادرة على تنفيذها تلك العمليات في أي مكان دون سابق إخطار.

٦٤ - أما المجموعة الثانية من الصعوبات فتعلقت بمحدودية التعاون من جانب الدول المجاورة، مما جعل من المستحيل تقريبا رصد عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأفاد فريق الخبراء بأنه على الرغم من حظر توريد الأسلحة، فقد تمكنت الأطراف الإيفوارية في الشمال والجنوب معا من إعادة التسلح والتزود بالأعتدة من جديد (انظر S/2009/521). ولعل نظام الجزاءات كان، مع ذلك، مفيدا في منع دخول الأسلحة الثقيلة مثل طائرات الهليكوبتر الهجومية التي يصعب إخفاؤها ويسهل أكثر اقتفاء أثرها مقارنة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي حالة الأطراف الميالين إلى التحدي والدول المجاورة غير المتعاونة، فقد ساعدت ممارسة مجلس الأمن لضغط أقوى على جعل نظام الجزاءات أكثر فعالية.

٦٥ - وكان ”للجزاءات الذكية“ أيضا تأثير محدود في كوت ديفوار، إذ صعب تنفيذها. وكانت الجزاءات التي تستهدف الأفراد أكثر فعالية، لا سيما عند التعامل مع أعضاء نخبة سياسية يمتلكون أصولا في الخارج، رغم أنها لم تحل دون سفرهم إلى بلدان لم تكن تمتثل لنظام الجزاءات. وقد أدى التأثير المشترك للجزاءات، بما في ذلك تجميد الأصول من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، إلى التقييد التدريجي لقدرة السيد غباغبو على دفع تكاليف قوات

الدفاع والأمن والموظفين المدنيين، وربما كان للأمر بعض الأثر على حاشيته. بيد أن الجزاءات لم تكن حاسمة خلال الأزمة التي تلت الانتخابات. بل إن السيد غباغبو واصل توليد الإيرادات بفرض الضرائب على ميناء أبيدجان وتأميم صناعتي الكاكاو والبن، بالإضافة إلى تلقي الأموال من الحكومات الداعمة له.

٦٦ - وسعت الحكومة المنتخبة ديمقراطيا إلى رفع الحصار بعد فترة قصيرة من انتهاء الأزمة التي تلت الانتخابات في عام ٢٠١١، لكن هذا الرفع كان تدريجيا. فالجزاءات كانت أداة استخدمها مجلس الأمن لتشجيع إحراز تقدم في خطة عمل عملية كيمبرلي ولإنشاء نظام داخلي لرصد تجارة الماس الخام وتشجيع إحراز التقدم في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وتحقيق المصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، فنظرا لأن القوات الجمهورية كانت تعاني في البداية من أوجه ضعف خطيرة، في مجالات منها إدارة الأسلحة، فقد أسفر الرفع التدريجي لحظر توريد الأسلحة عن تأثير هيكلي مهم، حيث كانت الإعفاءات الممنوحة لتجهيز وحدات معينة بالأعتدة يستلزم تقديم مجلس الأمن القومي الطلبات بطريقة منسقة.

٦٧ - ورفع مجلس الأمن جميع الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار في نيسان/أبريل ٢٠١٦، قبيل اتخاذ قرار إنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة، ولكن التحديات الخطيرة ظلت دون معالجة. ووثّق فريق الخبراء في تقريره النهائي (S/2016/254) عملية اقتناء عناصر سابقة في ائتلاف القوات الجديدة، انتهاكا لحظر توريد الأسلحة، لحوالي ٣٠٠ طن من الأعتدة بعد الأزمة التي تلت الانتخابات، وحذر من اختلال حالة قوات الأمن الإيفوارية، وأعرب عن قلقه بشأن عمليات مراقبة الحدود وإدارة الجمارك وعمليات نقل الموارد الطبيعية والأشخاص عبر الحدود وتهريب الماس.

سابعا - تحويل التزام الأمم المتحدة

٦٨ - بدأت عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية في كوت ديفوار بعد أن طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، إلى الأمين العام إعداد معايير لتخطيط المرحلة الانتقالية وتقديم توصيات بشأن ما يمكن إجراؤه من تعديلات في هيكل عملية الأمم المتحدة وقوامها. وفي عام ٢٠١٣، عملت عملية الأمم المتحدة بتعاون وثيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن عمليتين استراتيجيتين متصلتين بالمرحلة الانتقالية، وهما عملية تقدير الميزة النسبية وعملية تحديد معايير تسليم المهام التي كُلفت بها البعثة، مع ما يتصل بذلك من جداول زمنية. وبينت تلك العمليتان أن الفريق القطري يفتقر إلى الموظفين والموارد المالية لاستلام مسؤوليات إضافية كانت تتولاها عملية حفظ السلام، مما أدى إلى خطر وقف المهام الحاسمة بعد إغلاق البعثة.

٦٩ - واكتسبت عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية زخما جديدا في عام ٢٠١٥، عقب الانتخابات الرئاسية السلمية والطلبات اللاحقة للمجلس في قراريه ٢٢٢٦ (٢٠١٥) و ٢٢٦٠ (٢٠١٦) بأن تُقدَّم مقترحات بشأن إمكانية إغلاق عملية الأمم المتحدة على أساس تحسّن الظروف الأمنية على الأرض والقدرة الوطنية على الاضطلاع بالدور الأمني الذي كانت تقوم به البعثة. وفي ذلك العام، وضعت عملية الأمم المتحدة خطة انتقالية داخلية تركز على الخفض التدريجي لعدد الأفراد وعلى طريقة ترتيب أولويات تنفيذ الولاية. وبدأ مجلس الأمن الإغلاق التدريجي لعملية الأمم المتحدة في وقت كانت فيه الحكومة تستعيد وضع البلد بوصفه رائدا على المستوى الإقليمي، وذلك على خلفية ما كان يُسجل من نمو اقتصادي كبير.

٧٠ - واستندت التوصيات المطلوبة لإغلاق عملية الأمم المتحدة إلى استعراض استراتيجي قامت به بعثة متعددة التخصصات قادتها إدارة عمليات حفظ السلام، وأوردَت في تقرير خاص للأمين العام (S/2016/297). ولم يُنظر بجدية في أي بعثة خلف تابعة للأمم المتحدة، ومرد ذلك أساسا إلى موقف الحكومة وإلى ما اتسمت به المؤسسات الوطنية في البلد من قوة نسبية. ولم يُنشأ مكتب مستقل معني بحقوق الإنسان ضمن الفريق القطري، رغم صدور توصية بذلك. فقد اعتبرت الحكومة الأمر غير ضروري. وبناءً على درس مستفاد من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أوصيَ أيضا بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتسليم المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الإيفوارية والعملية ما زالت منتشرة في البلد، مع تكليفها بولاية حماية المدنيين في حالات الضرورة القصوى. ومدد مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦) ولاية البعثة لفترة نهائية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقرر أن تتمثل ولاية عملية الأمم المتحدة، اعتبارا من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في إتمام إغلاق البعثة وإنجاز عملية نقل المهام إلى حكومة كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري.

٧١ - ومع تحسُّن الوضع الأمني في البلد بعد الأزمة التي تلت الانتخابات في عام ٢٠١١، خضعت ولاية عملية الأمم المتحدة ونهجها لعدة استعراضات وتعديلات بالتخفيض. وقد كفل ما أنجز لاحقا من عمليات لوضع المعايير الاستراتيجية وتحسينها واستعراض ملاك الموظفين المدنيين تتبع عملية الأمم المتحدة للأولويات الاستراتيجية وجعل هياكل وقدرات ملاك الموظفين المدنيين تمكن البعثة من الاستجابة بفعالية للتحديات المتبقية حتى الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٥ وما بعده. وينبغي النظر إلى الخفض التدريجي للبعثة وإلى موعد إغلاقها في حزيران/يونيه ٢٠١٧، اللذين كفلا وجودا أمنيا على مدى فترتي الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من أجل التصدي لأي توتر محتمل، باعتبار الأمر من أفضل الممارسات التي يمكن أن تستنير بها العمليات الانتقالية المقبلة في أي مكان آخر.

تنفيذ العملية الانتقالية

٧٢ - وقُدرت تكلفة الخطة النهائية للمرحلة الانتقالية، الناجمة عن إغلاق البعثة، بنحو ٥٠٠ مليون دولار، ومن المتوقع أن يغطي فريق الأمم المتحدة القطري مبلغ ٥٠ مليون دولار منها. وقد اعتُمد نهج منوَّع لتعبئة الموارد يشمل أيضا ٣ ملايين دولار من الأنصبة المقررة لعملية الأمم المتحدة. ولكن، بسبب ما ينطوي عليه الأمر من عمليات بيروقراطية وتأخر موافقة الجمعية العامة على الميزانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قُلصت مدة تنفيذ المشروع بدرجة كبيرة وكانت القيمة الحفازة والاستراتيجية للأموال التي أعيد توزيعها من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى الفريق القطري قيمة محدودة. وقد خصص صندوق بناء السلام مبلغ ٥ ملايين دولار على أساس أن الحكومة ستدفع مقابلها مبلغ ١٠ ملايين دولار دعما للأنشطة المتبقية على مدى ١٨ شهرا. وكان التزام الحكومة ببناء السلام إشارة ذات أهمية، ولكن الأموال المتعهد بها لم تُحوَّل بعد.

٧٣ - وتعهدت الجهات المانحة الثنائية بتقديم تبرعات بمبلغ ٨,٥ ملايين دولار. ولم تتعهَّد تلك الجهات بدفع مبالغ تفوق ذلك لعدد من الأسباب، ومنها الاعتقاد بأن الخطة كانت أداة لجمع الأموال لفريق الأمم المتحدة القطري وليس لكوت ديفوار. وأشارت بعض الجهات المانحة أيضا إلى حاجتها إلى مهل زمنية أطول لتتعهد بتخصيص أموال. والأهم من ذلك، وبسبب الخطوات الكبيرة التي خطتها كوت ديفوار منذ عام ٢٠١١، فإن الجهات المانحة إما صرفت اهتمامها عن البلد أو ركزت على مبادرات

التنمية الاجتماعية والاقتصادية الانتقالية بدلا من التحديات المتبقية المتعلقة بالحوكمة والمسائل الأمنية. وإجمالا، تمكَّن فريق الأمم المتحدة القطري من حشد ٢٥ مليون دولار من المبلغ المطلوب لدعم توحيد مكاسب بناء السلام، وهو ٥٠ مليون دولار. ورغم أن هذا يمثل نقصا كبيرا، إلا أنه ما زال يُعد إيجابيا بالمقارنة مع سائر الإجراءات الانتقالية الأخيرة، كما أنه يوضح صعوبة الحفاظ على الالتزام السياسي والمالي في الفترة اللاحقة على انسحاب البعثة.

تصفية البعثة

٧٤ - عملت عملية الأمم المتحدة لمدة ١٣ سنة وكانت موجودة في ٦٤ موقعا في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ما كان للبعثة من أثر كبير، فعندما بلغت مرحلة تقليص عملياتها في إطار التحضير لتصفيتها، كانت تقدم الدعم لما عدده ٥٠٠ ٣ فرد نظامي، مع ما يناهز ٠٠٠ ١٨ من الأصول، وكل ذلك جعل بداية التخطيط لتصفية البعثة وإغلاقها تحديا ذا أبعاد هائلة في حد ذاته. وقبل بدء الفترة الرسمية للانتقال والتصفية، شرعت عملية الأمم المتحدة في الخفض التدريجي لعدد موظفيها المدنيين في وقت مبكر، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، أن تعمل عملية الأمم المتحدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ وأن يُنجَز إغلاقها وتصفيتها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وكان هذان الموعدان النهائيان متقاربين بحيث يلغي أحدهما الآخر، لأن تصفية بعثة لحفظ السلام بهذا الحجم، مع إيلاء الاعتبار الواجب للإجراءات المعمول بها في المنظمة وتلك المنصوص عليها في قواعدها وأنظمتها، لم يكن ليتسنى إنجازه في غضون ٦٠ يوما.

٧٥ - ولاحترام الموعد النهائي لإنجاز تصفية البعثة، المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وافقت عملية الأمم المتحدة والأمانة العامة على أن توقَف الأنشطة الفنية في القطاعات بحلول متم كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهو ما كان من شأنه أن يتيح استكمال عملية الخفض التدريجي المبكر للأفراد النظاميين بحلول ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧ وإنجاز الأنشطة الفنية، على مراحل، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧. واستندت هذه الاستراتيجية إلى تحليل أجرته البعثة بشأن ”أنسب“ المهل لإنجاز أنشطة التصفية الرئيسية والجداول الزمنية في إطار عملية نقل عمليات دعم البعثة، كما استندت إلى خطة التصفية التي صيغت مسودتها في آب/أغسطس ٢٠١٦ ثم عُدلت في آذار/مارس ٢٠١٧.

٧٦ - وأعادت عملية الأمم المتحدة إلى الوطن ٥٨٥ ٥ موظفا، بن فيهم الموظفون الدوليون والوطنيون ومتطوعو الأمم المتحدة والمراقبون العسكريون وأفراد الوحدات العسكرية وأفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة، أو نقلتهم أو أنهت خدمتهم. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُنجزت تصفية البعثة وأُغلقت بنجاح. وسُلم جميع المباني وتم التصرف في الأصول المحددة وحُفظت السجلات.

٧٧ - ومع اقتراب عملية التصفية من نهايتها، ولتفادي الإضرار بالاقتصاد الإيفواري وتوليد بعض الإيرادات، باعت عملية الأمم المتحدة في السوق المحلية معدات صالحة للتشغيل لم تُنقل إلى بعثات حفظ السلام الأخرى، وفقا للإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة. وفي البداية، كانت تُتلَف المعدات التي لا تُباع، لكنه إجراء امتُنع عنه عندما اتضح ما كان ينتج عنه من تأثير سلبي على صورة البعثة. والمعدات التي كان لا يزال يتعين نقلها إلى فريق الأمم المتحدة القطري أو الحكومة وشركائها كانت معدات محدودة وتقترب من نهاية عمرها الإنتاجي. وأُجريت عملية التسليم على مدى أسبوع واحد، وهو ما لم يُتح

متسعا من الوقت لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لكي تخطط لها. وقد شكل تسليم المركبات إلى الحكومة والمنظمات غير الحكومية تحديات كبيرة من حيث التكاليف الإضافية غير المتوقعة المتعلقة بالتخليص الجمركي وألواح أرقام التسجيل والإصلاح.

٧٨ - ومن الدروس الأخرى المستفادة من عملية الأمم المتحدة كون سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان تنطبق على تسليم المعدات إلى مؤسسات الدفاع والأمن الوطنية في سياق تصفية البعثة، وهو إجراء اتبعته البعثة بعناية ولكن النظراء الإيفواريين أحبطوه. ومن الممارسات الجيدة التي اتُّبعت إشراك الممثلة الخاصة للأمين العام والموظفين الفنيين في فرز الجهات الفاعلة المحلية لكفالة ألا يؤدي تسليم المهام إلى تأجيج النزاعات. وهناك ممارسة جيدة أخرى تتمثل في الاستدامة البيئية، بوسائل تشمل الإزالة المنهجية لتلوث التربة، قبل إعادة مواقع موظفي عملية الأمم المتحدة إلى الجهات المالكة لها.

استدامة الالتزام

٧٩ - بعد إغلاق عملية الأمم المتحدة، تقع المسؤولية عن استمرار التزام الأمم المتحدة في كوت ديفوار على عاتق المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، وهو استمرار يعتمد على التبرعات. ومن السوابق الإيجابية تلك المتمثلة في احتفاظ نائب الممثلة الخاصة الذي يضطلع بمهام ثلاث بصفته المنسق المقيم، برتبة أمين عام مساعد، وذلك لتيسير عملية الانتقال وإتاحة استمرارية القيادة العليا. غير أنه لم تُدخَل أي تحسينات تكميلية على مكتب المنسق المقيم، مما يحد من الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة.

٨٠ - وثمة درس مهم يتمثل في وجوب أن يُمكَّن المنسق المقيم تمكينا كاملا بالقدرات والسلطات والموارد اللازمة لكفالة قدرة فريق الأمم المتحدة القطري على مواصلة أنشطة بناء السلام ذات الصلة بعد إغلاق أي بعثة من بعثات حفظ السلام. وأدى عدم وجود آلية لضمان نشر مستشار للسلام والتنمية أو مستشار لحقوق الإنسان إلى تأخير كبير في تمكين المنسق المقيم بقدرات من هذا القبيل. ويمول صندوق بناء السلام وظيفة مستشار للمرحلة الانتقالية وبناء السلام منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ولعل صندوق تمويل جماعي مخصص للقطر معني بالمرحلة الانتقالية كان من شأنه أن يمكّن للمنسق المقيم والفريق القطري وأن يحسن التكامل ويطمئن الجهات المانحة. وقد أضيفت كوت ديفوار في عام ٢٠١٧ إلى جدول أعمال اللجنة التنفيذية التي أنشأها الأمين العام، في إطار البند المتعلق بالعمليات الانتقالية، وهي ما زالت قيد الاستعراض. وبعد إغلاق عملية الأمم المتحدة ونقل المسؤوليات القيادية، ضمن الأمانة العامة، من إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة الشؤون السياسية، أُنشئت فرقة عمل مشتركة برئاسة كل من إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مهمتها الربط بين المقر في نيويورك والمنسق المقيم في أبيدجان ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في داكار.

ثامنا - الاستنتاجات والأفكار المستنبطة

٨١ - لقد توليت مسؤولياتي كأمين عام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في فترة ساعد فيها الإغلاق الوشيك لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهي من قصص نجاحنا في مجال حفظ السلام في غرب أفريقيا، على إعطاء صورة عن السياق الذي تعمل فيه الأمم المتحدة على تقويم ما ينتج عن عملياتها لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية من أثر. وإن استعراض تجربة عملية الأمم المتحدة التي عملت لمدة ١٣ عاما، بما يشمل ما واجهها من تحديات وما حققته من نجاحات، هو مسعى ذا أهمية، لا سيما

في ضوء الجهود التي أبذلها لإصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن وتحسين الفعالية السياسية والأداء التشغيلي لعمليات حفظ السلام. ومن ثم أرحب بالفرصة التي أتاحها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/PRST/2017/8)، الذي طلب إلي فيه أن أجري دراسة شاملة لدور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تسوية الحالة في هذ البلد.

٨٢ - وعلى نحو ما أكد عليه في هذا التقرير، فإن التجربة الإيفوارية تسلط الضوء على بعض الدروس الهامة التي تتعلق بأولوية الشأن السياسي، وأداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، والشراكات المستدامة مع مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة، والعلاقات الوثيقة مع البلد المضيف، حكومة وشعبا، والحاجة إلى الانخراط، في وقت مبكر ما وسع الأمر، في مسار يركز على بناء السلام والحفاظ عليه. وتتيح هذه الدراسة فرصة طيبة لاستخلاص الدروس البنّاءة التي يمكن أن تثري جهودنا المستمرة الرامية إلى تحسين فعالية حفظ السلام، في سياق خطة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي قدمتها إلى الدول الأعضاء في آذار/مارس ٢٠١٨.

٨٣ - وجهودي الجارية لإصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، وتحسين الفعالية السياسية والأداء التشغيلي لعملياتنا لحفظ السلام، وإعادة النظر في المسار المعقد لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفي ما واجهته من تحديات متعددة وحققته من نجاحات كثيرة طيلة فترة عملها التي بلغت ١٣ عاما سنة إنما هي، في نظري، سعي حثيث ذو أهمية يسعدني أن أعرضه على مجلس الأمن في هذا التقرير.

٨٤ - وفي أوائل عام ٢٠٠٤، عندما أوصى الأمين العام كوفي عنان مجلس الأمن بنشر عملية الأمم المتحدة، انقسمت كوت ديفوار شطرين، شطر في الشمال وآخر في الجنوب، بإنشاء منطقة ثقة مفروضة عسكريا، وسقطت في حمأة بيئة سياسية واجتماعية سمتها التعقيد والتقلب. وإن الانتقال من هذه الفتنة إلى الآفاق الواعدة للمصالحة السياسية والوطنية، واقتران ذلك بما يتحقق من تقدم اجتماعي واقتصادي مثير للإعجاب بعد الأزمة التي تلت انتخابات عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، قد جاء كله نتيجة لمجموعة من العوامل، على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. وهذه الدراسة تسجل على نحو مرض تضافر تلك العوامل، وهو أمر يمكن تقديمه بوصفه ”قصة نجاح“ في سياق بيئة كالحة بوجه عام تتسم بطول أمد النزاعات وضرورة الحفاظ على السلام في أجزاء كثيرة من العالم.

٨٥ - وإن توقيع اتفاق لياس - ماركوسي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، برعاية حكومة فرنسا وبتيسير مشترك من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، قد مهد الطريق لنشر عملية سلام تقودها أفريقيا، بعد مضي أسابيع، إلى جانب بعثة سياسية من بعثات الأمم المتحدة، وهي بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأتاح اتفاق لياس - ماركوسي قاعدة شاملة تتوخى وضع إطار سياسي لتحقيق الاستقرار في البلد. وأعقبته عدة اتفاقات أخرى، ومنها تلك التي وُقعت في أكرا في عام ٢٠٠٤، ثم في بريتوريا في عام ٢٠٠٥، ثم في واغادوغو في عام ٢٠٠٧. واستمر دعم عملية السلام التي بدأت بتلك الاتفاقات بمشاركة المنطقة دون الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجهات الإيفوارية صاحبة المصلحة.

٨٦ - ولقد أثبتت التجربة الإيفوارية أنه عندما تلقى الاستراتيجيات السياسية التي تتبعها عمليات حفظ السلام دعما من المجتمع الدولي، وهو موحد متماسك، ومن المساعي الحميدة للممثلين الخاصين، فإنه يُتاح لها فرصة أفضل لتحقيق نتائج تتمشى والأولويات المحددة في اتفاقات السلام. وكاد المجتمع

الدولي، من جراء الأزمة التي تلت انتخابات عام ٢٠١٠، أن ينقسم على نفسه بشأن الحاجة إلى دعم نتائج الانتخابات الرئاسية حسبما صادق عليه الممثل الخاص للأمين العام. وساهم ما أبان عنه الشركاء الإقليميون والدوليون من وحدة الهدف، فيما يتعلق بنشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على خلق بيئة تواتي أكثر عملية حفظ السلام وتجعل الحكومة المضيفة أكثر قبولا لها.

٨٧ - وقد أظهرت التجربة الإيفوارية أيضا أنه عندما يمنح مجلس الأمن عمليات حفظ السلام ولايات واضحة، وتدعمها الجهات صاحبة المصلحة، على الصعيدين الإقليمي والقاري، وتتاح لها موارد كافية، يمكن أن تكون ناجحة وأن تفضي إلى استراتيجية خروج سريع. ولقد أدت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠، بكل المقاييس، إلى حدوث نقطة تحول رئيسية لعملية الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، فإن إدارة البعثة للأزمة التي تلت الانتخابات قد وضعها على طريق النجاح في إنجاز ولايتها. وكان لعملية الأمم المتحدة أثر إيجابي على مسار التاريخ الإيفواري إذ أكدت نتائج الانتخابات الرئاسية التي أُجريت ديمقراطيا من خلال ولاية التصديق على الانتخابات المنوطة بها، وإذ انخرطت في العمل السياسي على المستوى الميداني وعلى مستوى العاصمة، وإذ اتخذت إجراءات أمنية قوية على الأرض بالتعاون مع القوة التابعة لعملية ليكورن الفرنسية من أجل حماية المدنيين واستعادة النظام الديمقراطي.

٨٨ - وعلاوة على ذلك، تشكل القيادة عاملا أساسيا، ويمكن لعمليات حفظ السلام أن تحقق أهدافها الصادر بها تكليف بشكل أفضل في السياقات التي تكون فيها الحكومة المضيفة شريكا مسؤولا ولديها التزام لا يتزعزع بالاضطلاع بمسؤولياتها تجاه من تخدمهم من مواطنين. وما من عملية من عمليات حفظ السلام بوسعها أن تحل محل الإرادة السياسية الوطنية أو الجهود الوطنية الرامية إلى التغلب على الأسباب الجذرية للنزاع. وفي السنوات الست الأخيرة من انتشار عملية الأمم المتحدة، أُحرز تقدم كبير على جميع الجبهات في كوت ديفوار. وفي الوقت نفسه، كان فريق قيادة البعثة الموحّد، المدعوم باستراتيجية سياسية متسقة، عنصرا أساسيا فعالا في إدارة الأزمات ومصاحبة الإصلاحات اللازمة. ولم يكن هذا هو الحال دائما طوال مراحل العمل المتعددة لعملية الأمم المتحدة، لكن التجربة الإيفوارية تؤكد عموما أن الحفاظ على قيادة متماسكة عامل نجاح حاسم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكان لهذه القيادة أيضا أثر إيجابي على العلاقات مع الحكومة المضيفة، على نحو ما اتضح في السنوات الأخيرة من فترة عمل البعثة.

٨٩ - ومن الدروس الهامة المستخلصة من التجربة الإيفوارية أن الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع الأطراف وإجراء عمليات مشتركة، مع كل واحد منها في نطاق مسؤوليته، والتواصل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني قد تساعد في الحيلولة دون وقوع عدة أمور، ومنها المظاهرات العنيفة وانتهاكات وقف إطلاق النار.

٩٠ - وقد أوضح مسار تطور العلاقة بين عملية الأمم المتحدة والسلطات الإيفوارية أن موافقة البلد المضيف نادرا ما تكون مطلقة أو ثابتة. بل بإمكانها أن تتآكل أو تتطور بمرور الوقت، وهي تظل مرتبطة ارتباطا لا انفصام له بالتصورات المتعلقة بولاية البعثة ودورها ومسؤولياتها. وفي السياق الإيفواري، ساهم التصديق على نتائج العملية الانتخابية، في جميع مراحلها، وهي مهمة أوكلت إلى الممثل الخاص، ساهم إلى حد ما في توتر العلاقة بين الرئيس السابق غباغبو والأمم المتحدة.

٩١ - وفي فترة سبقت مغادرة عملية الأمم المتحدة، تأخر تنفيذ عدة إصلاحات سياسية وأمنية وعمليات للمصالحة والعدالة الانتقالية. وفي حالات كثيرة، وجدت قيادة البعثة أيضا صعوبة في إثارة قضايا مثيرة للنزاع، بما فيها إصلاح قطاع الأمن الذي كانت هناك حاجة ماسة إليه، مع قيادة البلد. والتمرد الذي وقع في أوائل عام ٢٠١٧ على يد عناصر من القوات المسلحة في كوت ديفوار (المنتمية سابقا لائتلاف القوات الجمهورية) يشهد على التحديات المعقدة التي لا زالت لم تعالج بعد بشكل كامل، في أفق إجراء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠. ومن الدروس الرئيسية المستفادة من السياق الإيفواري ضرورة أن تسعى أي بعثة سعيا حثيثا إلى التوقع والتحضير حتى يتسنى لها التخفيف من احتمال سحب البلد المضيف موافقته. وينبغي أن تُدار مسألة الموافقة منذ بدء البعثة، على مستوى قيادتها وعلى مستوى الأمانة العامة على حد سواء. وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يشارك بفعالية في دعم بعثات حفظ السلام في ظل التغيرات التي قد تطرأ على موافقة الحكومة المضيفة.

٩٢ - وينبغي أن تكون عمليات حفظ السلام، ولا سيما قيادتها، أكثر خضوعا للمساءلة وأن تناسب الغرض من إنشائها لكي يُحافَظ على شرعيتها وعلى ثقة البلدان المضيفة، حكومات وشعوبا، وعلى الدعم المستمر من جانب الجهات صاحبة المصلحة الإقليمية والدولية، بما فيها مجلس الأمن. ومن هذا المنطلق، قررتُ، بناءً على ما استُفيد من تجربة العديد من عمليات السلام، ومنها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إجراء استعراضات مستقلة لعدة عمليات للسلام تابعة للأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٨. وإنني ملتزم بإبقاء عمليات حفظ السلام قيد الاستعراض المنتظم، ضمانا لإنجازها المهام ذات الأولوية وفقا لما ينيطه بها مجلس الأمن من ولايات.

٩٣ - وفي حالة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أوفدت الأمانة العامة إلى هذا البلد أكثر من اثني عشر فريقا من أفرقة التقييم الاستراتيجي على مدى فترة عمل البعثة. واستُنير بعمليات التقييم هذه في وضع توصيات قُدمت إلى مجلس الأمن بشأن مدى ملاءمة ولاية البعثة وبشأن نهجها. وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى الأمانة استراتيجية متعددة السنوات لانتقال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ثم سحبها في نهاية المطاف. ورُبطت الاستراتيجية ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أجل اتباع منظور إقليمي للأزمات في منطقة غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، وكما يذكر أعضاء مجلس الأمن، فقد أوصى سلفي، الأمين العام بان كي - مون، لدى انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة، بنقل قوة الرد السريع الإقليمية المشكلة من أفراد سنغاليين، التي كانت تعمل خارج كوت ديفوار، إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٩٤ - واستُخدمت التجربة الإيفوارية كذلك مختبرا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وصيغت الاستراتيجيات السياسية للبعثة واستخدامها للقوة على نحو واضح وسليم، ولا سيما في سياق الأزمة التي تلت الانتخابات، لفرض ما قرره التصديق على نتائج الانتخابات. وقد اتخذت الاستراتيجية الأمنية التي اتبعتها عملية الأمم المتحدة موقف الردع القوي، ولا سيما ضد الجماعات المسلحة وميليشيات الدفاع عن النفس التي كانت تهدد المدنيين في مناطق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولعب أيضا نشر عملية الأمم المتحدة إلى جانب قوة دولية، هي عملية ليكورن الفرنسية، دورا هاما في مساعدة البعثة على الوفاء بالتزاماتها الأمنية. وعلاوة على ذلك، فباتخاذ القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥)، نص مجلس الأمن على مبادئ توجيهية سمحت لأول مرة لعمليات السلام في غرب أفريقيا بدعم بعضها بعضا من خلال نشر قدرات تكميلية في الوقت المحدد، في شكل أفراد نظاميين وأصول أخرى. وكما ذُكر آنفا في هذا التقرير،

فأثناء الأزمة التي تلت انتخابات عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، نُشر في كوت ديفوار بعض الأفراد العسكريين وعناصر الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، دعما للعنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذي كان يضطلع بمهام تفوق طاقته. ومع ذلك، فأنا أؤيد هذه التجربة، بما يشمل سبل ضمان أن تفي البعثة المستقبلة باحتياجات القوات وعناصر الشرطة المعاد نشرها بشكل كاف، بيد أن التعاون بين البعثات لا يمكن أن يكون بديلا عن الجهود المبذولة لإمداد البعثات بالقدرات الكافية.

٩٥ - وعلى نحو ما أكدت عليه في العرض بشأن مبادرة العمل من أجل السلام الذي ألقيته أمام مجلس الأمن في ٢٨ آذار/مارس، ما زلت مقتنعا بضرورة إعطاء الأولوية لتحسين أداء القوات والشرطة. ويمكن تسهيل ذلك بإبرام مذكرات تفاهم مع البلدان المساهمة تتجاوز الخدمات اللوجستية لتشمل النتائج المتوقعة من كل وحدة في سياق محدد. وينطبق الدرس نفسه على قوة الرد السريع، التي كانت من بين آخر القوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي أُعيدت إلى الوطن مع إغلاق البعثة، قبل نقلها إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد اضطلعت تلك الوحدة المجهزة تجهيزا جيدا والمدربة تدريبا جيدا بدور عنصر التمكين من خلال إتاحتها التغطية الأمنية للأعمال المدنية للبعثة. إلا أنه أُفرط في الاعتماد على مثل هذه الوحدات في القيام بواجبات روتينية وفي تعويض الوحدات ذات الأداء الضعيف في وقت أصبحت فيه الجهات الفاعلة الوطنية تتحمل المسؤولية بشكل متزايد عن استقرار البلد وحماية المدنيين تحملا فعليا.

٩٦ - ومن المهم بنفس القدر التأكيد على الدعم الفعال الذي تقدمه الأمم المتحدة لبناء المؤسسات، ولا سيما في مجالي سيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وإن التحولات الأمنية واستراتيجيات الخروج التي أجريت قبل مغادرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هذا البلد وانسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من ليبريا قد أعادت تأكيد الحاجة إلى تقويم الأثر العسكري والنهج المتبع من عمليات الأمم المتحدة للسلام في إطار الاستجابة للظروف المتغيرة على الأرض، بما يشمل تطور مسؤولية وقدرات مؤسسات الأمن القومي. ومن واقع تجربة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، سمح الانخراط في المراحل المبكرة في وضع استراتيجية إصلاح قطاع الأمن القومي، مباشرة بعد انتهاء الأزمة التي تلت انتخابات عام ٢٠١١، سمح للبعثة بأن تراعي بشكل وافٍ الصلة القائمة بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في الاستراتيجيات التي تقودها الحكومة. بيد أن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يزال غير مكتمل حتى الآن. وقد تبين أن استمرار المكاسب التي تحققت بدعم من عملية حفظ السلام يتطلب بذل الحكومة وشركائها جهودا مهمة تتواصل لفترة طويلة بعد إغلاق عملية الأمم المتحدة.

٩٧ - وما شهده العديد من الحاميات في أوائل عام ٢٠١٧ من اضطرابات ترتبط بشكل وثيق، على نحو ما، بعدم اكتمال إصلاح المؤسسات الأمنية المعنية بسيادة القانون قد أثبت هشاشة الطابع الجمهوري والديمقراطي للمؤسسات الأمنية الإيفوارية. وغذَّت الاضطرابات أكثر النظرة العامة إلى نظام ”عدالة المنتصر“ الذي ساد حتى مغادرة عملية الأمم المتحدة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٩٨ - وإن ما اتخذه الرئيس واتارا في الأسابيع الأخيرة من مبادرات التصالح أمر جدير بالثناء. وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على أن تدابير العفو والسماح السياسيين ينبغي أن تقترن بآلية قوية لإعمال المساءلة ابتغاء معالجة مطالبات المجتمع المدني والمواطنين الإيفواريين القائمة منذ زمن بعيد بمقاضاة أعضاء ائتلاف القوات الجديدة، ممن أصبحوا الآن جزءً لا يتجزأ من القوات المسلحة لكوت ديفوار وممن ضلعوا في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياق الأزمة التي تلت انتخابات عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

٩٩ - ومن جهة، أشيد بممثلتي الخاصة الأخيرة لكوت ديفوار، عايشاتو مينداودو، على ما بذلته من جهود دؤوبة - من خلال مساعيها الحميدة - في تعزيز الحوار والمصالحة السياسيين على الصعيد المحلي وفي دعم الاستراتيجية الوطنية للمصالحة والتماسك الاجتماعي. أما من جهة أخرى، فلا يمكن الحفاظ على الجهود التي بذلتها الممثلة الخاصة للأمين العام على المدى الطويل إلا باتباع استراتيجية مصالحة جامعة وشاملة للجميع تضع مبادئ حقوق الإنسان والتزاماتها في الصدارة وتتيح استراتيجية فعالة للعدالة الانتقالية. ومن الاعتبارات المهمة التي تبرز من التجربة في كوت ديفوار الحاجة إلى مواصلة تشجيع الحكومة المضيفة حتى تظل منفتحة على التدخلات في مجال حقوق الإنسان، حتى عندما يستقر الوضع في البلد ويتحقق تحمل الحكومة لمسؤولياتها على نحو مطرد. ومن وجهة نظر الكثير من المراقبين، فقد أنهيت جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كوت ديفوار قبل الأوان، بالنظر إلى هشاشة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ورغم أن الحكومة لم تكن راغبة في النظر في إنشاء مكتب مستقل لحقوق الإنسان ضمن فريق الأمم المتحدة القطري بعد إغلاق عملية الأمم المتحدة، فإن الإشراك المستمر لخبير مستقل في حقوق الإنسان كان من الممكن أن يضطلع بدور مفيد في تقديم المشورة للسلطات الإيفوارية، وهي تعمل على إنشاء آليات أقوى معنية بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

١٠٠ - وفيما يتعلق ببناء السلام، اضطلع الرئيس واتارا بدور استباقي في تعزيز برنامج تحويلي لبلده، ارتكز عليه كل من الخطة الانتقالية الخاصة بالأمم المتحدة ونقل المهام والمسؤوليات المتبقية. ومن الممارسات الجيدة في هذا الصدد التخطيط المشترك الذي شاركت فيه عملية الأمم المتحدة وحكومة كوت ديفوار وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليون. وسعت هذه العملية إلى وضع خطة انتقالية تركز على تعزيز إنجازات البعثة والتوصل إلى فهم الكيانات المسؤولة التحديات والأولويات المتبقية فهما مشتركا. وقد حددت الخطة النهائية للمرحلة الانتقالية نتائج العملية التشاورية، ووقعتها رسميا عملية الأمم المتحدة والحكومة وشركاؤها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وبشكل أكبر، أُدمجت التحديات المتبقية المحددة في خطة المرحلة الانتقالية في برنامج التنمية الوطنية للفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٠ وفي برنامج دعم بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، حددت منظومة الأمم المتحدة الحاجة إلى اتباع تخطيط متكامل فعليا للمرحلة الانتقالية، وذلك في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط لتخفيض عملية الأمم المتحدة، وكانت موفقة إذ اقترحت أن يتولى نائب الممثلة الخاصة للأمين العام، الذي يضطلع بثلاث مهام بتوجيه استراتيجي من الممثلة الخاصة، دورا قياديا فيما يتعلق بالجوانب التقنية لتخطيط العملية الانتقالية بعد إغلاق البعثة. ومنذ ذلك الحين، كُرر نموذج الانتقال هذا في ليبريا، التي استفادت من مشاركة مجموعة أوسع من الجهات صاحبة المصلحة الوطنية، بما في ذلك المجتمع المدني.

١٠١ - وبعد مرور عام فقط على إغلاق عملية الأمم المتحدة، لا تزال كوت ديفوار تسير على طريق السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي. وبدلا من أن يكون هذا البلد مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن، فإنه يخدم الآن للسنة الأولى من فترة عضوية مدتها سنتان، بصفته عضوا غير دائم في المجلس. وعوضا عن استضافة عملية من عمليات حفظ السلام، تساهم كوت ديفوار بأفراد من حفظة السلام في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومع ذلك، ففي بيئة يختبر فيها الإرهاب والتطرف العنيف كثيرا قدرة دول غرب أفريقيا على الصمود، لا بد أن يظل هدفنا الأساسي هو الحفاظ على مكاسب السلام التي حققها، بشق الأنفس، الشعب والحكومة الإيفواريان وهما يسيران على طريق الاستقرار.

١٠٢ - وفي هذا السياق، أرحب بالجهود المستمرة والحازمة التي تبذلها كوت ديفوار، حكومة وشعبا، لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة الإيفوارية التي ما زالت تسهم في هشاشة هذه الدولة. وفي نهاية المطاف، فإن عزمهما هو ما سيشكل استقرار كوت ديفوار. ويجب أن يكون الحوار السياسي والإصلاحات الأمنية والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان والحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في صميم ما يبذلانه من جهود. وفي هذا الصدد، سيسهم الإصلاح الإنمائي الجاري والوضع الجديد المرتبط بدور منسق الأمم المتحدة المقيم في التصدي، بالتعاون مع كوت ديفوار، حكومة وشعبا، لمصادر الهشاشة القائمة.

١٠٣ - وأود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها كل من المنسق المقيم لكوت ديفوار، باباكار سيسي، وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس. وقد شارك كلاهما بفعالية في دعم مسار تحقيق السلام المستدام منذ إغلاق عملية الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

١٠٤ - وأعرب أيضا عن امتناني العميق لجميع الأفراد المدنيين والنظاميين الذين خدموا في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار طيلة فترة انتشارها، ولأسرهم كذلك. وأشيد إشادة خاصة بحفظة السلام الذين جادوا بأرواحهم في سبيل تحقيق السلام في كوت ديفوار. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لجميع الذين عُينوا في القيادة العليا ممن خدموا في عملية الأمم المتحدة منذ إنشائها، بما في ذلك ممثلتي الخاصة الأخيرة، عايشاتو ميناودو. وقد ساعدت السيدة ميناودو وأسلافها، ألبرت جيرارد (بيرت) كوندرز، ويونغ - جين تشوي، وبيير شوري، وألبرت تيفويدجري، والممثل الخاص السابق للأمين العام لغرب أفريقيا، سعيد جينيت، على إنجاز ولاية عملية الأمم المتحدة إلى أن أُنهيت بنجاح.

١٠٥ - وأعرب أيضا عن تقديري للبلدان التي ساهمت في عملية الأمم المتحدة بقوات وبأفراد شرطة. وأود أن أنوّه على وجه الخصوص بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي مهّدت خوذها الخضراء الطريق لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وكذلك بالاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات الإقليمية، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظّمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين لإسهاماتهم القيّمة في استعادة السلام في ليبريا.

١٠٦ - وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لكوت ديفوار، حكومة وشعبا، اللذين كانا العامل الحاسم في التغلب على الأزمة واللذين تدعم جهودهما المستمرة وعزيمتهما الحفاظ على السلام.

١٠٧ - وفي الختام، أود أن أثني على قيادة سلفيَّ، الأمينان العامان كوفي عنان وبان كي - مون، وعلى أعضاء مجلس الأمن، الذين قاموا، كل بصفته وباستمرار، بتقديم ما لزم من قيادة واهتمام بالحالة في كوت ديفوار وبتأثيرها المحتمل في جميع أنحاء غرب أفريقيا.